جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي في كتابه قواعد المطارحة في النحو

إعداد الباحثة/ أسماء: نوال طالب فرج الصعيدي
محاضر بقسم اللغة العربية -الكلية الجامعية بالجموم –جامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.
إشراف/ أ.د: عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني
أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز بجدة- بالمملكة العربية السعودية.

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م
الجزء الرابع
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي في كتابه قواعد المطارحة في النحو

نوال طالب فرج الصعيدي.
محاضر بقسم اللغة العربية -الكلية الجامعية بالجموم –جامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.
Email: ntsaede@uqu.edu.sa
إشراف/ أ.د: عبدالعزيز بن حميد بن محمد الجهني.
قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبدالعزيز بجدة- بالمملكة العربية السعودية

الملخص

عالجت هذه الدراسة موضوع (التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي في كتابه قواعد المطارحة في النحو) وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وسعت من خلاله إلى تقديم صورة عملية عن طريقة ابن إياز في التحليل الإعرابي، وإلقاء الضوء على الطريقة التي كان يعالج بها النصوص من وجهة نظر نحوية، وتقديم صورة عملية عن سمات ومعايير العملية التحليلية عنده. وقُسمت الدراسة إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول مطلبين، هما: نبذة يسيرة عن العالم النحوي ابن إياز، والحديث عن التحليل النحوي، مفهومه، ومستوياته، وتناول المبحث الثاني سمات التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي من خلال كتابه (قواعد المطارحة في النحو). واختتمت الدراسة مشيرة إلى أن التحليل الإعرابي عند ابن إياز قد اتسم بملامح عامة كان أبرزها الاهتمام بالمعنى المعجمي والدلالي، فكان ذلك أوّل خطوات التحليل النحوي في الإبانة عن المعنى النحوي والوظيفة النحوية. كما أكدت النتائج على مراعاة ابن إياز للقرائن اللفظية والمعنوية في توضيح الوظيفة النحوية للمُفردة المُحللة في التركيب، وتخلل تحليله الإعرابي توضيح مسائل وقضايا لغوية، وصرفية، وأوجه الإعراب المختلفة، وما يترتب عليها، إضافة إلى تطرقه في أحيان قليلة إلى بعض العلوم، كعلم القراءات، والأدب، والبلاغ.

الكلمات المفتاحية: التحليل الإعرابي، ابن إياز البغدادي، قواعد المطارحة في النحو، التحليل النحوي.

The syntactic analysis of Ibn Iyaz Al-Baghdadi in his book Al-Muttrah's Grammar of Grammar

Nawal Talib Faraj Al-Saidi.

Lecturer at the Department of Arabic Language - Jamum University College - Umm Al-Qura University in Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia.

Email: ntsaede@uqu.edu.sa

Supervision / Prof: Abdulaziz bin Hamid bin Muhammad Al-Juhani.

The Department of Arabic Language at the College of Arts and Humanities - King Abdulaziz University in Jeddah - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This study tackled the topic of (the inflectional analysis of Ibn Iyaz Albaghdadi in his book entitled Qawa'id Al-Mutaraha fi An-Nahw). The researcher adopted the analytical descriptive method and sought to provide a scientific presentation of Ibn Iyaz methodology in inflectional analysis, shed light on the methodology through which he tackled the texts from a grammatical viewpoint and provide a scientific presentation of the merits and criteria of his analytical process. The study is divided into two topics. The first topic includes two requirements: a short intro about the grammarian, Ibn Iyaz and the talk about the grammatical analysis, its concept and levels. The second topic tackles the merits of the inflectional analysis of Ibn Iyaz Albaghdadi through his book entitled (Qawa'id Al-Mutaraha fi An-Nahw). In the conclusion, the study indicated that inflectional analysis of Ibn Iyaz is marked by general merits; one of its most outstanding merits is to concern with the semantic and lexical meaning. The first step of the grammatical analysis is to refer to the grammatical meaning and grammatical function. Additionally, the results indicated that Ibn Iyaz persisted on the meaning and verbal clues for clarifying the grammatical function of the analyzed vocabulary in the structure. Within his inflectional analysis he clarified the linguistic and inflectional issues and topics, the different aspects of inflection and its results. Furthermore, he sometimes attempted to tackle some sciences such as the science of Quran readings, literature and rhetoric.

Key words: Syntactic analysis, Ibn Iyaz Al-Baghdadi, Al-Muttrah's grammar, grammatical analysis.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إنّ التحليل النحوي عملية تكاملية تبدأ بالنظر في الجزئيات والإحاطة بالكلمات المفردة، ثم النظر في علاقاتها ومطالبها؛ ممّا يُساعد في الكشف عن المعنى، وعن وظيفة كل كلمة، مفردة كانت أو مركبة؛ لذا قصد هذا البحث معالجة موضوع (التحليل الإعرابي) في كتابِ (قواعد المطارحة في النحو) لابن إياز البغداديّ (ت٦٨١هـ)؛ فملامحُ التّحليلِ تَظهرُ بجلاءٍ عنده في كتابه المذكور، الذي جاء على قسمين، قِسم تنظيري اشتملَ على خمسِ مقدمات: في الكلامِ وأقسامِه، والعواملِ، والمعمولاتِ، وإعرابِ الجملِ، والأدواتِ والحروفِ، أتْبَعَها بقسمٍ ثانٍ تطبيقيّ أطلقَ عليه مُسمى (النتيجة) ذكرَ فيه مَا يزيدُ على مئتي شاهدٍ شعريّ، حُلِلتْ تحليلًا لغويًا شاملًا على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، مع محاولة فَهمِ دلالات الألفاظ والتراكيب، وربط التوجيه النحويّ بالمعنى.

مشكلة البحث:

يَسْعَى البحثُ إلى تقديمِ صورةٍ واضحةٍ عن سماتِ العمليةِ التحليليةِ الإعرابية عند (ابن إياز البغدادي) المرتكزةِ في أساسِها على معطياتٍ تنظيرية، مِنْ خلالِ الأصولِ والضوابطِ التي التزمَها في عملياتهِ الإجرائيةِ في تحليلِ النّصوص.

أهمية البحث:

إنّ دراسة التحليل النحوي الذي يركز على بيان الوظائف النحوية والعلاقات والدلالات المعنوية، التي تعتور المفردات والجمل والتراكيب، لهي أهمّ ما يُلتفت إليه في دراسة التراث النحوي العربي، خاصة في ظل مآخذ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بعض المحدثين(١) الذين رأوا أنّ الدراسة في الدرس النحوي العربي تُعدّ دراسة تحليلية لا تركيبية؛ جاءت العناية فيها بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، فالنحاة من وجهة نظرهم لم يعطوا عناية كافية إلى الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية، والمباني التي تدل عليه.

أهداف البحث:

- بيان مفهوم التحليل النحوي، وبوادره في التراث العربي، والتعرف على أهميّته في تفسير النّصوص وفكّ مغاليقها، وإماطة اللثام عن غامضِها.
- الكشف عن أدلة التحليل النحوي في مستوى التركيب المتمثل في الإعراب.
- تبيين دور التحليل الإعرابي في تعيين الوظائف والعلاقات ومعاني النحو في المفردات والجمل والتراكيب. أسئلة وفرضيات البحث:
- ما مفهوم التحليل النحوي، وما موضوعه؟
- ما أسباب تعدد الأوجه في التحليل الإعرابي؟
- ما القرائن اللفظية والمعنوية التي اعتمدها (ابن إياز) في تحليله على المستوى التركيبي؟
- ما دور التحليل النحوي في تعيين الوظائف والعلاقات ومعاني النحو في المفردات والجمل والتراكيب؟

---

(١) يُنظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٦ (القاهرة: عالم الكتب) ٢٠٠٩م، ص١٦.

هيكل الدراسة :

قُسمت الدراسة إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول مطلبين، هما: نبذة يسيرة عن العالم النحوي ابن إياز، والحديث عن التحليل النحوي، مفهومه، ومستوياته، وتناول المبحث الثاني سمات التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي من خلال كتابه (قواعد المطارحة في النحو).

واختتمت الدراسة مشيرة إلى أن التحليل الإعرابي عند ابن إياز قد اتسم بملامح عامة كان أبرزها الاهتمام بالمعنى المعجمي والدلالي، فكان ذلك أوّل خطوات التحليل النحوي في الإبانة عن المعنى النحوي والوظيفة النحوية.

كما أكدت النتائج على مراعاة ابن إياز للقرائن اللفظية والمعنوية في توضيح الوظيفة النحوية للمُفردة المُحللة في التركيب، وتخلل تحليله الإعرابي توضيح مسائل وقضايا لغوية، وصرفية، وأوجه الإعراب المختلفة، وما يترتب عليها، إضافة إلى تطرقه في أحيان قليلة إلى بعض العلوم، كعلم القراءات، والأدب، والبلاغ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول:

أولًا: نبذة عن ابن إياز:

اسمه الْحُسَيْن بن بدر بن إياز بن عبد الله البغداديّ النحويّ [١]، نشأ في بغداد، وأخذ علمه عن كبار العلماء فيها، فبزّ أقرانه في العربية حتى صار أوحد زمانه في النحو والتصريف [٢] ومن ثمّ أصبح أحد أعيان علماء المستنصرية ببغداد، وَوَلِيَ مشيخة تدريس النحو فيها [٣] ، وخلّف مصنفات عدة في النحو والصرف، أهمها: المحصول في شرح الفصول [٤]، وقواعد المطارحة في النحو[٥]، وشرح التعريف بضروري التصريف [٦]، واتفقت كتب التراجم على تحديد وفاته في سنة إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة.[٧]

ثانياً: التحليل النحوي: مفهومه، ومستوياته:

لم ينلْ (التحليلُ النحويّ) حظَه من الشيوع كمصطلح في الدرس اللغوي إلا في العصر الحديث، فالنحاة الأوائل لم يعْرِفُوه، ولم يتعاطوه قصدًا

---

(١) يُنظر: تاريخ الإسلام، ٥١/ ٣٧، والوافي بالوفيات، ١٢/ ٢١٢، والمنهل الصافي،٥/١٥٠، وبغية الوعاة ١/٥٣٢.

(٢) يُنظر: بغية الوعاة، ١/٥٣٢.

(٣) يُنظر: تاريخ الإسلام، ١٥/ ٤٤٨، والوافي بالوفيات، ١٢/ ٢١٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ١/١٢٢، والمنهل الصافي، ٥/١٥٠، وبغية الوعاة، ١/٥٣٢.

(٤) يُنظر: البُلغة، ١/١٢٢، وكشف الظنون ، ٢/١٢٦٩، والأعلام للزركلي، ٢/٢٣٤.

(٥) يُنظر: الوافي بالوفيات، ١٢/٢١٢، والنهل الصافي، ٥/١٥٠، وبغية الوعاة، ١/٥٣٢، والبلغة، ١/١٢٢، وكشف الظنون ، ٢/١٧١٤.

(٦) يُنظر: البلغة، ١/١٢٢، وكشف الظنون، ٢/١٠٨٧، وهدية العارفين، ١/ ٣١٣.

(٧) يُنظر: تاريخ الإسلام، ١٥/ ٤٤٨، والوافي بالوفيات، ١٢/ ٢١٢، والبلغة، ١/١٢٢، والمنهل الصافي٥/١٥٠، وبغية الوعاة، ١/٥٣٢.

كمنهجٍ علميّ مؤصّل له أسس وقواعد موضوعه، إلا إنّهم وإنْ غاب عنهم المصطلح، فلم تغبْ عنهم معظمُ أهدافِه وأسسِه ومبادئِه، فقد مارسوا التحليلات النحوية بشكل ظاهر على النصوص المختلفة: قرآنية، وشعرية، ونثرية، في كتبهم النحوية والصرفية، وأماليهم ومجالسهم المختلفة، وتكاد لا تخلو منها كتبُ التفسير وإعراب القرآن الكريم، وشروح الشعر، وقد ظهرت ملامحُ التحليل جليًا في المواضع التي أعربوا فيها الكلمات، وفسروا فيها الأساليب، فهم يعْرِضُون لهذه النصوص تفسيرًا وتوضيحًا وإعرابًا، مع بيان ما يتعلق بها من أحكام ومعايير تحكمُها؛ ليخلصوا من خلالها إلى وضع ضوابط تحكم المستوى الرفيع للكلام العربي، مع عدم إغفالهم ما يتصل بالنظام التركيبي من دلالات للمقام، وللسياق العام للنصوص، فيحذفون من التركيب بعض الكلمات لدلالة المقام عليها، ولإمكانية فهمها من السياق، وهي أكثر من أن يُحاط بها في هذا المقام ، منها – على سبيل المثال– ما جاء في كتاب سيبويه في "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى؛ لا تساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار... ومثله في الاتساع قوله عز وجل ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [(١)] فلم يُشبَّهوا بما يَنْعِقُ، وإنّما شُبّهوا بالمنعوق به، وإنّما المعنى مَثَلُكُم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى" [(٢)] وما جاء في "باب ما جرى من الأمر والنهى على إضمار الفِعل المستعمَلِ إظهارُه إذا عَلِمْت أنّ الرجل مُسْتَغْن عن لَفْظِكَ بالفِعل وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسَه. وذلك أنَّك رأيت رجلا

(١) سورة البقرة، الآية ١٧١.
(٢) الكتاب، ٢١٢/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلت: زيداً، أى أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ. " [١] فجرى الحذف في هذه الأساليب وغيرها، لإمكانية فهمها من السياق.

وقد استمرت مسيرة التحليل في مؤلفاتهم على هذا النحو، دونما تحديد لمرتكزات علمية يصدرون عنها، إلى أنْ فطن ابنُ هشام (ت ٧٦١هـ) في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) إلى أهمية وضع أبواب توضّح كثيرًا من قواعد التحليل النحوي، وطُرق الإعراب، من خلال شذرات توجيهية ينبغي للدارس مراعاتها في إجراءاته الإعرابية، مُستفيضًا قبل هذه الأبواب في بيان التحليل الإعرابي لبعض المفردات، والجمل وأشباهها، ويُمكنُ القول بأنّها أوّل محاولة تنظيرية في هذا المجال عند النحاة القدماء.

وللوقوف على مصطلح (التحليل النحوي) وتبيين المقصود به في العصر الحديث، ينبغي الوقوف أولًا على معناه اللغوي وتتبع مسيرته الاشتقاقية في المعاجم العربية، فكلمة (تحليل) مصوغة من الثلاثي (حلَّ) يُقال "حَلَلْتُ العُقْدةَ أحُلُّها حلاً إذا فَتَحْتَها فانحَلَّت." [٢] وقد ذكر ابنُ فارس في مقاييس اللغة أنّ مادة (الحاء واللام) لها فروع ومسائل كثيرة، إلا أنّ أصلها كلها فتح الشيء، لَا يشذّ عَنْهُ شيء، ومنه حللت العقدة إذا فتحتها، وحلّ المسافر: إذا نزل، وجاء قريبًا من الدّلالة اللغوية الأصلية؛ لأنه يشدّ ويعقد فإذا نزل حلّ ما عقد، ومنه كذلك الحلال وهو ضِدُّ الحرام، وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي ذُكر؛ كأنَّه من حَلَلْتُ الشيء، إِذَا أَبَحْتَهُ وأوسعتَ الأمرَ فِيهِ." [٣] وتأتي

(١) المرجع السابق، ١/ ٢٥٣.
(٢) العين، (ح ل ل) ٣/٢٧.
(٣) مقاييس اللغة، (حلّ) ٢/٢٠.

أيضًا بمعنى إباحة الأمر وجعله حلالًا، يُقال: حَلَّلْتُ الْيَمِينَ أُحَلِّلُهَا تَحْلِيلًا، إذا أبحتُها، [١] فكأنما فكّ ما كان معقودًا بها.

فدار المعنى في معظم المعاجم اللغوية حول فتح الشيء وإزالة تداخلاته وإرجاعه إلى أصله.

أمّا فيما يتعلق بمفهوم مصطلح (التحليل النحوي) في العصر الحديث، فلعلّ أوّل من يُطالعنا بتعريف مفصّل، ومفهوم محدد للتحليل النحوي، هو الدكتور فخر الدين قباوة، الذي وضع منهجًا علميًا استوعب فيه موضوع التحليل النحوي، وعُنِيَ فيه بالعناصر التي يجب مراعاتها والنظر إليها في التحليل النحوي، فقد عرّفه بقوله: " التحليل النحوي هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال" [٢]

ويذكر في موضع آخر من كتابه تفصيلًا لما أجمله في التعريف السابق، فيقول: " فعندما تحلل العبارة نحويًا، فإنّك تفرّق العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكونة للتركيب، بعضها من بعض، معتمدًا على أدلة المقام والمقال، وظواهر الصوت والشكل والتركيب؛ ليتسنى لك دراسة تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها، وتحديد أنماطها، وأنساقها، وخصائصها ووظائفها، وما بينها من علاقات وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة، والنحوية عامة، وما فيها من تبدّل في اللفظ والصّيغة والدّلالة والوظيفة، ومن ثمّ يمكنك كشف صورة النّظم الذي يسودها،

(١) مقاييس اللغة، (حلّ) ٢/٢١.
(٢) التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والوظائف التي تقوم بها، والدّلالات التي تؤديها متعاونة في حيز التـــركيبين الصرفي، الإعرابي، في السياق العام للتعبير" (١)

وخلاصة الأمر أنّ موضوع التحليل النحوي عنده هو النظام التركيبي ، وأراد به تمييز العناصر اللفظية (وهي الاسم والفعل والحرف) بعضها مـــن بعض، وكذلك تمييز المفرد من الجملة، وعُنِي بتحديد الصيغ، وهو ما يتعلق بالجانب الصرفي، مع العناية بتحديد وظائفها وعلاقاتها مع بعضها الـــبعض داخل التركيب، وهذا يعطي دلالة واضحة على أنّ عملية التحليل تقوم علـــى معايير أربعة؛ لكي تستوفي عملها: الأول معجمي، والثاني صرفي، والثالـــث نحوي، والرابع سياقي، وعليه جَعَلَ فخر الدين قباوة التحليل النحوي يتفرّع إلى مستويات ثلاثة: مستوى أداتي، ومستوى صرفي، ومســـتوى إعرابـــي، وهو ما تراه الباحثة وتميل إليه؛ إذ إنّ التحليل النحوي رؤية تكاملية للنظام التركيبي، تتآلف فيها حالات الإعراب، ومعاني الأدوات، وما يخـــص بنيـــة الكلمة في الدرس الصرفي، مع عدم إغفال معطيات السياق اللغويـــة وغيـــر اللغوية.

(١) يُنظر: المرجع السابق، بتصرف يسير: ١٥.

المبحث الثاني

التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي:

لفهم تضام الإعراب مع التحليل النحوي، يجدر الوقوف على مصطلح الإعراب، فالإعراب هو الإيضاح والإبانة، وإنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني [١] فبه تتبين الوظائف النحوية التي سبيلها العلامات الإعرابية، وهو وسيلة لتحليل الملفوظ وبيان تعالقات وحداته، ومن هنا يمكن القول: إنّ التحليل الإعرابي هو " تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد وظائفها التركيبية، ومعانيها النحوية، وعلاقاتها الإعرابية، وذِكْر الأدلة على ذلك بالنسق والنمط والصوت لفظًا أو تقديرًا أو محلًا." [٢] وقد تتبع البحث صور هذا التحليل وآلياته عند ابن إياز، فخرج بملامح عامة اتسم بها تحليله، جاءت على النحو التالي:

الاهتمام ببيان المعاني المعجمية للمفردات المعربة: لمّا كان من الواجب على المُعرب أولًا أن يفهم معنى ما يعرّبه مفردًا أو مركبًا [٣]، ولمّا كان المعنى المعجمي هو أوّل خطوات التحليل النحوي في سبيل الإبانة عن المعنى النحوي والوظيفي للمفردات؛ فقد تجلّى بوضوح في تحليل ابن إياز شرح دلالات مفردات الأبيات الشعرية وبيان المُراد منها، من ذلك ما بيّنه من معاني في قول الشاعر:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسته ... [٤]

---

(١) يُنظر: علل النحو لابن الورّاق، بتصرف يسير، ١٤٢.
(٢) التحليل النحوي أصوله وأدلته، ١٦٤.
(٣) يُنظر: مغني اللبيب، ٦٠٥.
(٤) البيت من بحر البسيط، لمالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليين ٣/ ٤، ولسان العرب (عرس)، وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فذكر أنّ في(لَيْث) قولان: أحدهما أنّه من (اللَّوثة) بمعنى القوة، وأصله (لَيْوِث) قُلبت واوه ياءً؛ لاجتماعها، ساكنًا ما قبلهما، ثم حُذفت الثانية تخفيفًا، كـ (مَيْت) بالسكون، فوزنها (فَيْلٌ)، والقول الآخر في معناه: أنّه من (اللّياثَة) بمعنى الشجاعة، ووزنها (فَعْلٌ)، وقدّم ابن إياز المعنى الثاني على الأول، وهو الصواب عنده؛ لسلامته من الحذف ولعدم سماع التثقيل فيه. (١) وقال عن معنى (هِزَبْر) إنّه " الغليظ، أو الضخم" وقد بيّن المعاني المحتملة في كلمة (خِيْسَتِه) فقال: هي: ما التف من الشجر أو النخل، وقيل: المُجتمع من ذلك، وعن بعض المغاربة: أن أصل الخِيس الكثرة، وعن ابن الإنباري: هي موضع لزوم الأسد. (٢)

ومنه أيضًا ما أورده من معاني في قول الشاعر:

ربَّاءُ شمَّاءَ لا يأوي لقلَّتها ∴ إلاَّ السَّحابُ وإلاَّ الأوبُ والسَّبَلُ (٣)

فـ (شمَّاءَ) هي الهضبة المرتفعة، و(الأوبُ) هو النحل؛ لأنها تؤوب إلى المبَاءةِ إذا جنح الليل، وقد بيّن كذلك المعاني المحتملة لكلمة (السَّبَلُ) فقال: "(السَّبَلُ) المطر، وقيل: هو السحاب النازل المتصل نزوله على بُعدٍ من رائيه." (٤) مُضيفًا أنّه من الممكن أن يكون معنى (السَّبَلِ) هو العسل – نقلًا عن شيخه سعد المغربي– ؛ " لإسباله وسيلانه على سبيل واحد، ولعمل

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٥٨، ٢٥٩.
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٦٠.
(٣) البيت من بحر البسيط للمتنخّل الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٣، ٧، وديوان الهذليين ٢/ ٣٧، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ص٣١٥.
(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٢٩، ٤٣٠.

النحل للشهد على طريقة واحدة؛ وأصل (السَّبَلِ) الاستمرار على سَنَنٍ مستقيم، ولهذا قيل للطريق: سبيل." (١)

وقد أشار إلى معنى (مَألُكة) في قول الشاعر:

أبلغْ أبا دَخْتَنُوسَ مألُكةً ∴ غيرَ الّذي قدْ يُقالُ مِلْكَذِبِ (٢)

فقال: "و(المألُكةُ) الرسالة." (٣)

وبيّن معنى الفعل (تهجّرَ) في قول لبيد بن ربيعة:

حتّى تَهَجّرَ في الرَّواحِ وَهَاجَها ∴ طَلَبُ المُعَقّبِ حَقَّه المَظْلومُ (٤)

فقال: " (تَهجّر) فعل ماضٍ، وهو من قولهم: (هَجّرَ) إذا ارتحل وقت الهاجرة، ويُقال له الهَجيرُ، والهَجْرُ، وذلك نصف النهار." (٥)

ولم يكن توضيح المعاني مقتصر على الدلالات المعجمية للفظة فحسب، بل شمِل المعاني الدلالية، والمقامية، والمُجتمعية التي قصدها مُنشئ البيت الشعري، من ذلك ما أوضحه من معاني في قول الشاعر:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ ∴ وأكْرومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا (٦)

---

(١) المرجع السابق، ٤٣٢.

(٢) البيت من المنسرح، للقيط بن زرارة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩٣/٤.

(٣) قواعد المطارحة، ٤٣٣.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ١/ ١٨٧، وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٥/ ١٠٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣، ولسان العرب (عقب).

(٥) قواعد المطارحة، ٣٠٤.

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١، وشرح الأشموني ١/ ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦، وخزانة الأدب ٦١/١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فأشار إلى أنّ (خولان) علمٌ لقبيلة عظيمة أكثرها باليمن، مبيناً كذلك في البيت نفسه دلالة حرف العطف (الفاء) وهي الدلالة على الاتصال [١] ومعنى (خِلْوٌ) وهي المرأة الخالية عن الزوج.[٢] وعن شرح البيت الشعري إجمالًا وتوضيح قصد الشاعر، دونك ما أورده من معنى عامٍ في قول الشاعر:

وكائِنْ بالأباطحِ مِنْ صَدِيق ∴ يَرَانِى لَو أُصِبْتُ هُوَ المُصابَا [٣]

فبيّن أن المعنى هو" أنّي لشدة ارتماضي بمصيبته وعِظَم محبتي فيه؛ يراني المصابَ إذا أُصيبَ، كما يراني المسرورَ إذا سُرَّ." [٤] وما جاء كذلك من توضيح لمعنى قول الشاعر:

وأَنا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي ∴ أَخْضَرُ الجِلْدَةِ في بيتِ العَرَبْ [٥]

فذكر أنّ المُراد بالخُضرةِ" سُمرَة اللون وسوادَه؛ إذ ذلك دليل على تمحّض عربيته، ألا ترى أنّ العرب تصف أنفسها بالسواد، وتصف العجم بالحُمرة، وعلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :" بُعِثْتُ إلى الأحمرِ والأسود." [٦] وأمّا قوله: (الجِلْدَةَ) فذكر " أنّها و(الجِلدُ) سواء... يدلك على

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٦٨.
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧١.
(٣) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ص٣٤، ومغني اللبيب ٦٤٣/١، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ص٢٠٠، شرح أبيات المغني ٧٦/٧.
(٤) قواعد المطارحة، ٣١٧.
(٥) البيت من الرمل للفضل بن عباس بن عتبة اللهبي، جاء بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١٥٨/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٦٥/٤، وهو من شواهد الكامل في الأدب ٢٠٢/١.
(٦) قواعد المطارحة، ٣٣٥. والحديث في سنن الدارمي، (رقم ٢٤٦٧) وصحيح ابن حبّان (رقم ٦٤٦٢).

أنّ الجلدة تأتي بمعنى الجلدِ، قولُ الفرزدق لمـّا سُئِل عن نُصيبٍ هو أشـعر أهل جلدَتِه، وقولُ أبي عمرو بن العلاء لأبي خيرة وقد سأله عـن (عَلْقَـى) فنونّه[١] : هيهاتَ، لانتْ جلدُتك يا أبَا خيرة." [٢]

ومنه كذلك ما أورده من معاني في قول الشاعر:

لَا تَجْزِنِي بِضَنًى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ ∴ تَجْزِي دُمُوعِي مَسْكُوبًا بِمَسْكُوبِ [٣]

فوضّح بداية أنّ الشاعر كنّى بـ(بقرٍ) عن النسـاء، "وذلـك مـذهب العرب؛ وإنما حملهم على ذلك قصدُهم إلى أنّ سواد عيون النسـاء كسـواد عيون البقر." [٤] مبيّنا كذلك خلاصة معنى البيت وهو أنّ الشاعر " بكى عند الفُرْقةِ وبَكَيْنَ، فَجَزَيْنَ دمعَه بدمعٍ، فدعَا لهنّ أن لا يَجزِيْنَه بضناهِ ضَنىً، كما جزَيْنه بالدمعِ دمعًا." [٥]

وقد يأتي ابن إياز بمعنى لمفردة من المفردات، ويكون هـذا المعنـى مؤثّرًا في التوجيه الإعرابي للمفردة، من ذلك، ما ساقه في معنى (عَلمـتُ) الواردة في قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ حظِيْ مِنْ عَطائِكَ أنَّنِي ∴ علمتُ وَرَاءَ الرَّمْلِ ما أنتَ صانِعُ [٦]

---

(١) الرواية في الخصائص، فقد حكى ابن جني: أنّ أبا عمرو استضعف فصاحة أبـي خَيْـرَةَ، لمـّا سأله فقال: كيف تقول: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ؟ ففتح أبو خيرة التاء، فقـال لـه أبـو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جِلْدُكَ، يُنظر: الخصائص، ٣٨٥/١، والمحكم، ١٩٠/١.

(٢) قواعد المطارحة، ٣٣٧.

(٣) البيت للمتنبي في ديوانه ٢٨٩/١.

(٤) قواعد المطارحة، ٥٠٨.

(٥) المرجع السابق، ٥١١.

(٦) يُنسب البيت للكَرَوَس بن زيد بن حصن في شرح ديوان الحماسة للأصفهاني ١٠٤٠/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فقال: " (عَلِمْتُ) بمعنى (عَرفْتُ) فلها مفعول واحد." [١] ونبّه على معناها في البيت؛ لأنّ (عَلِمْتُ) قد تجيء في باب أفعال القلوب (ظن وأخواتها) فتنصب مفعولين.

وهكذا تنوعّت إشارات ابن إياز للمعاني ما بين معجمية ودلالية، وشرح لمقاصد الشاعر أحيانًا، راسمًا بذلك طريقًا مهمة في الوصول إلى تحليل إعرابي سليم.

– ذكر ما يُحتمل من الأوجه في إعراب المفردة والتركيب، كما في كلمة (اللَّيَّانَا) في قول الشاعر:

قد كنتُ دايَنْتُ بها حسَّانَا ∴ مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانَا [٢]

فذكر أنها منصوبة بالعطف على موضع الإفلاس؛ المجرور لفظًا بالإضافة إلى المصدر، المنصوب محلًا على المفعولية للمصدر (مخافة). [٣] "والمصدر إذا أضيف إلى المفعول، جاز في المعطوف الحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى" [٤] وأجاز في نصبها كذلك وجهين آخرين: [٥]

(١) قواعد المطارحة، ٣٨٥.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ والكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢، وشرح شواهد الإيضاح ص١٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٠، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٠٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٠٣.

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، ١٧٣/١، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٨٠/٤، وأوضح المسالك، ١٧٩/٣، وشرح ابن عقيل، ١٠٥/٣، وشرح الأشموني، ٢١١/٢.

(٥) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٠٣.

الأول: أن يُريد: (ومخافة الليانِ)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه في الإعراب مقامه.

والثاني: أن يكون مفعولًا معه، أي: مخافة الإفلاسِ، مع الليانِ.

فمراعاة اللفظ حينًا، والمعنى حينًا آخر قد تكون سببًا في تعدد أوجه الإعراب، من ذلك أيضًا ما أورده ابن إياز في إعراب كلمة (كلهم) من قول الشاعر:

حُدَيّا النّاسِ كُلّهِمِ جَميعاً ∴ مُقارَعَةً بَنِيهِمْ عَنْ بَنِينَا [١]

فأجاز في إعرابها الجر تأكيدًا على اللفظ، وأيضًا أجاز نصبها حملًا على المعنى، قياسًا على قولهم: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفَ عمروٌ) بخفض (الظريفِ) على اللفظ، ونصبه على المعنى. [٢]

وأشار إلى الأوجه التي تحتملها كلمة (بالعقيق) في قول جرير:

فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ، الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ∴ وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالْعَقيقِ نُواصِلُهْ [٣]

فقال: " و(بالعقيق) يحتمل وجوهًا:

أحدُها: أن يكون في موضع رفع؛ لأنه صفة لـ (خِلٍّ) ويتعلق بمحذوف، أي: بَعُدَ خلٌّ مستقرٌ بالعقيق، والباء بمعنى (في).

---

(١) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، شرح المعلقات التسع ص٣٢٥، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/٢٨٠.

(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٢٣.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥، والخصائص ٣/ ٤٢، وشرح التصريح ١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣، والمقاصد النحويّة ٣/ ٧، ٤/ ٣١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وثانيها: أن يكون في موضع نصب على الحال من ضمير المفعول في (نواصلُه) ويتعلق بمحذوف أيضًا، و(نواصلُه) في موضع رفع؛ لأنه صفة لـ (خلّ) أي: بَعُدَ خِلٌّ مواصلٌ مستقرٌ بالعقيق.

وثالثها: أن يكون منصوبًا بقوله: (هيهات) فلا ضمير فيه إذن، ويجوز أن يكون (نواصلُه) في موضع نصب على الحال من (خِلّ)؛ لأنه وُصِف بقوله: (بالعقيق) ويجوز أن يكون حالًا من الضمير في الجار والمجرور." [١]

وفي تعدد أوجه إعراب الجمل، ذكر وجهين في إعراب جملة (قد تَعلّتْ نجومُها) من قول الشاعر:

فإنَّ بَني حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمُ ∴ مَناطَ الثُّريَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُها [٢]

وهما: أن يكون موضع الجملة رفعًا؛ لأنها خبر ثالث لقوله: (إنّ) والعائد إلى (بني) المضاف إليه في نجومها، أو يكون (قد تعلتْ) في موضع نصب على الحال من (الثُريَّا)، وذلك قليل، والعائد إليها الضمير من قوله: (نجومها). [٣]

وذكر وجوهًا أربعة في نصب كلمة (حَلَقًا) من قول الشاعر:

قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الحَدِيدَ ∴ تَنَمَّرُوا حَلَقاً [٤] وَقِدًّا [٥]

---

(١) قواعد المطارحة، ٣١٢، ٣١٣.

(٢) البيت من الطويل وهو في: الكتاب (/ ٤١٣، وشرح أبياته للسيرافي ١/ ٣٠٦، والمقتضب ٤/ ٣٤٣.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٥٧.

(٤) الحَلَقُ: الدروع، والقِدّ: التروس.

(٥) البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٦٨.

وهي: [١] " الأول: أنّه منصوب على التمييز، والأصل: تنمَّرَ حَلَقُهُم، أي: (اشتد وصار كجلود النمور)، ثم أُسند الفعل إليهم، ونُصِب ذلك على التمييز، وهو من باب (تفقّأ الكبشُ شحمًا). – فـ (شحمًا) تمييز منصوب بالفعل الذي قبله (تفقّأ)– [٢]

والثاني: أن يكون منصوبًا بفعل محذوف دلّ عليه (تنمَّرُوا)، أي: تنمّروا ولبسوا حَلَقًا.

والثالث: أن يكون حُذف حرفُ الجر، أي: تنمّرُوا بالحَلَق، فلمّا حُذِفَ تعدّى الفعلُ إليه فنصبَه.

والرابع: أن ينتصب انتصاب المصدر، أي: تنمّرُوا تنمّرَ حَلَقٍ، لكن حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه."

وقد تتعدد أوجه إعراب المفردات أو التراكيب التي يذكرها ابن إياز تبعًا لتعدد مذاهب النحاة واختلافاتهم النحوية، من ذلك ما ساقه في إعراب كلمة (عزيزٍ) من قول المتنبي:

عَزيزٌ أسىً من داؤُهُ الحدقُ النُّجلُ ∴ عَياءً به ماتَ المُحبّون مِنْ قَبْلُ [٣]

فذكر أنّ (عَزيز) مرفوع و" يُحتمل أن يكون خبرًا لقوله (مَنْ) وهي إمّا موصولة، أو موصوفة ... ويُحتمل أن يكون مبتدأ، و(مَنْ) مرفوعة به، وذلك على ما يراه الأخفش والكوفيون من إعمال اسم الفاعل، واسم

(١) قواعد المطارحة، ٤٩٤.
(٢) يُنظر: أسرار العربية، ١٥٣.
(٣) البيت للمتنبي في ديوانه ٢٩٦/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المفعول، والصفة المشبهة غير معتمدة." [١] وخلاصة الأمر في هذه المسألة أنّه لا يحسُن الابتداء باسم الفاعل أو المفعول، أو الصفة المشبهة عند جمهور البصريين دون الاعتماد على نفي أو شبهه، وما جاء على ذلك جعلوه على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وعليه الوجه الأول المذكور عند ابن إياز في (عزيز)، وأمّا الأخفش والكوفيون فلا يرون حرجًا في إعمالها دونما اعتماد على نفي أو شبهه، وعلى هذا الرأي جاء الوجه الثاني المذكور في (عزيز). [٢]

ولعل هذا أيضًا يقود البحثَ إلى الحديث عن عناية ابن إياز بعرض آراء النحاة وخلافاتهم في التوجيهات الإعرابية، المترتبة على اختلاف مذاهبهم، فمن ذلك ما جاء في إعراب فعل الأمر (تزودْ) في قول جرير:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينَا ∴ فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زادَا [٣]

فقال: هو " فعل أمر مبني عند البصري على السكون، ومعرب عند الكوفي" [٤] وهذه من المسائل المُختلف عليها بين المذهبين [٥] ومن المسائل أيضًا المتعلقة بهذا البيت وكانت محل خلاف بين النحاة مسألة (الجمع بين فاعل (نِعم) الظاهر، والتمييز، ومعلوم أنّ فاعل (نِعْمَ) لا يفسر

(١) قواعد المطارحة، ٥٠٥، ٥٠٦.
(٢) تُنظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٧٣/١، والتذييل والتكميل، ٢٧٢/٣، وتوضيح المقاصد، ٨٥١/٢، وهمع الهوامع، ٣٦٢/١.
(٣) البيت لجرير في ديوانه ١١٨/١.
(٤) قواعد المطارحة، ٢٧٩.
(٥) تُنظر المسألة في: الأصول، ١٧٤/٢، والإنصاف، ٥٢٤/٢، والتبيين، ١٧٦.

بنكرة منصوبة إلا إذا كان مضمرًا [١]، وقد نقل ابن إياز جواز الجمع بين الفاعل المظهر والتمييز عن الفارسي مشيرًا إلى أنّ ذلك هو مذهب شيخه ابن السرّاج [٢] – وإلى ذلك ذهب المبرد أيضًا [٣]– موضحًا أن جواز ذلك كان على جهة التأكيد فحسب، لا لرفع الإبهام؛ " لأنَّك إذا قلت: (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ) فقولك: (رجلًا) توكيد؛ لأنّه مُسْتَغْنى عَنهُ بِذكر (الرجل)." [٤] شاهدهم في ذلك بيت جرير السابق، في قوله: (فنِعمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زادَا) فجُمع فيه بين فاعل (نِعمَ) الظاهر وهو (الزادُ) والتمييز (زادا) وكان ذلك على جهة التأكيد لا غير [٥]، وذكر ابن إياز أيَضًا أنّ من النحاة من أجاز ذلك في ضرورة الشعر، ولم يستحسنه في الكلام، وعن السيرافيّ مَنْعَ الجمع بينهما [٦].

وكان من ثمرة خلافهم هذا أن تعددت وجوه إعراب كلمة (زادَا)، فذكر منها ابن إياز جواز أن يكون مفعولًا لقوله: (تَزَوّدْ)، وأيضًا جواز انتصابه كلك على أنّه مصدر محذوف الزوائد، أي: (تزوّد تزوّدًا مثلَ تزوُّدِ أبيك فينا) وحمله على هذا غير منكر إذ أصله المصدر، والفرّاء قد قال: الزَّادُ مصدر،

(١) تُنظر المسألة في: المقتضب، ١٥٠/٢، والأصول، ١١٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، ١٣٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٣٩٦/٤، وتوضيح المقاصد، ٩١٥/٢، وأوضح المسالك، ٢٤٤/٣.

(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٧٩، ورأي ابن السراج والفارسي في: الأصول، ١١٧/١، والإيضاح العضدي، ٨٨.

(٣) المقتضب، ١٥٠/٢.

(٤) المرجع السابق، ١٥٠/٢.

(٥) يُنظر: الإيضاح العضدي، ٨٨، والخصائص، ٨٤/١.

(٦) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٨٠، ورأي السيرافي في: شرح كتب سيبويه، ١٠/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ووجه رابع وهو جواز انتصابه على التمييز من (مِثْلَ) أي: تزوّدْ مِثْــلَ زادِ أبيكَ زادَا. (١) ولم يبين ابن إياز رأيه في المسألة، وأقرب هذه الأقوال إليه.

ومن مسائل الخلاف كذلك التي على إثرها تعــددت وجــوه الإعــراب مسألة إعراب (المضاف إلى ياء المتكلم) (٢) فجمهور النحاة ذهبوا إلــى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبني بناءً عارضًا، والأعلم الشنتمري وابن الحاجب ذهبا إلى أنّه معرب تقديرًا كالمقصور (٣)، وقد جاءتْ إشارة ابن إياز لهــذين المذهبين في سياق تحليله وإعرابه قول الشاعر:

حَمِدْتُ إِلهِي بعدَ عُرْوَةَ إذ نَجَا ∴ خِراشٌ وبعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ من بَعْضِ (٤)

وذلك في إعراب (إِلهِي) فذكر أنّه مضاف إلى ياء المتكلم، وهو علــى المذهب الأول مبني في محل نصب؛ لأنه مفعول (حَمِــدْتُ)، وعلــى الثــاني معرب بفتحة مقدرة على الهاء، منع من ظهورها اشــتغال المحــل بحركــة المناسبة. (٥)

ومن هذه المواضع أيضًا ما ذهبَا إليه سيبويه والأخفــش فــي (يــاء) الفعل المضارع المعرب بالنون (٦)، في نحو كلمة (تُناخِي) الواردة في قــول الأعشى:

---

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٨١.
(٢)
(٣) تُنظر المسألة وأقوال النحاة فيها فــي: اللبــاب، ٦٧/١، ٢/ ٩٥، وتوضــيح المقاصــد، ٨٣٤/٢، وشرح الأشموني، ١٩٧/٢.
(٤) البيت من الحَماسة لأبي خِراش الهُذَلي ٥٥٥/١، وديوان الهذليين ١٥٧/٢.
(٥) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤١٣، ١١٤.
(٦) يُنظر: الكتاب، ١/ ١٩، ٢٠، والمحصول في شرح الفصول، ٢٢٦/١، وارتشاف الضرب، ٩١٤/٢.

متَى ما تُنَاخِي عندَ بابِ ابنِ هاشِمٍ ∴ تُرِاحِي وَتَلْقَى مِنْ فوَاضِلِهِ يَدَا [١]

فقال: "(تُناخِي) مجزوم بـ (متى)، وأصله (تُنَاخِيين) بوزن (تُضاربين)، فاستثقلت الكسرة على الياء، فحُذفت فالتقى ساكنان، وهما الياءان فحُذفت الأولى، فبقي: (تُناخِين)، ووزنه (تُفَاعين) ثم حُذفت النون للجزم." [٢] وذهب سيبويه إلى هذه الياء ضمير، وتدل على التأنيث، قياسًا على الأفعال المعربة بالنون، نحو: (تَفعَلُونَ) و(تَفْعَلانِ) فإن حرف اللين قبل النون ضميرٌ فيها، وهي عند الأخفش حرف دال على التأنيث، والضمير مستكن، قياسًا على فعل المُخاطب المذكر. [٣]

واستطرد ابن إياز مبينًا أثر هذا الخلاف، وأنّه قد يظهر في العطف على ضمير المخاطبة (الياء) من غير توكيد ولا فصل، فتقول: (يا هندُ تَضْرِبِينَ وزينبُ) فعطف الاسم الظاهر (زينب) على المضمر في الفعل، دون فصل، أو توكيد بضمير منفصل و(عطف الظاهر على المضمر المستكن دون فصل أو توكيد) من المسائل المُختلف فيها أيضًا بين النحاة، فقبُح ذلك عند سيبويه وجمهور البصريين إلا في ضرورة الشعر، وأجازه الكوفيون والأنباري؛ مستدلين بما ورد في كلام العرب، فقد جاء في شعرهم ونثرهم العطف على المضمر المستكن دون فصل أو توكيد [٤] وبيّن ابن إياز هذه

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ٤٦.

(٢) قواعد المطارحة، ٤٦٠.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٤٦٠.

(٤) تُنظر المسألة في: الكتاب، ٣٧٨/٢، واللمع، ٩٦، والإنصاف، ٣٨٨/٢، وشرح ابن يعيش، ٢٧٩/٢، ٢٨٠، والمحصول، ٨٩٦/٢، وتوضيح المقاصد، ١٠٢٤/٢، وارتشاف الضرب، ٢٠١٣/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المسألة بالتفصيل في كتابه (المحصول)[١] منبهًا على أنّ العطف على الضمير المستكن بلا فاصل أو توكيد يتفاوت في القبح، فالقبيحُ العطف عليه وهو مستكن، كقول أبي ربيعة:

قلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ∴ كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا (٢)

والشاهد فيه: عطفُ (زُهْرٍ) على المضمر المستكِنّ في الفعل (أَقْبَلَتْ)، وكان الوجهُ أن يقول: "إذ أقبلت هي وزُهْـرٌ"، ليتأكد الضمير المستكن، فيقوى، ثمّ يعطِف عليه، ووضح ابن إياز وجه القبح فيه وهو أنّ الضمير لا لفظ له البتة، وأحسن منه ما كان ملفوظًا كقولك: (يا هنُد تضْرِبيْنَ وزينبُ) و(الزيدون قاموا وخالد) فهو أحسنُ لظهور الضمير في اللفظ، واحسن من هذا: (قمتُ وخالد) وكذلك (قمنا وخالدٌ) لأنه على حرفين، قال: " وعلى هذا كلما كثُرت حروفه ازداد العطفُ عليه حُسنا" [٣] ومعنى كلامه أنّه كلما زادت حروف الضمير كان أقربُ للأسماء، وكان العطف عليه حَسَنًا. [٤]

وعَرضَ ابن إياز لهذه المسألة أيضًا ولرأي البصريين فيها، في تحليله قول الشاعر:

دَعَانَا فأَعْمَلْنَا المطيَّ وغَيْرَنَا ∴ عَبَادِيدَ غَيْثٌ فِي بِلادِك وَاسِعُ [٥]

---

(١) يُنظر: المحصول، ٨٩٦/٢

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١، وبلا نسبة في كتاب سيبويه ٣٧٩/٢.

(٣) قواعد المطارحة في النحو، ٤٦٠.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٢٨٠/٢.

(٥) البيت من الطويل ولم أقف عليه فيما توفر لي من مصادر.

إذ عُطِفَ (غَيْرَ) على المضمر المنصوب في (دَعَانَا) قال ابن إيـاز: " وذلك جائز فيه دون ضميري المرفوع والمجرور، فإنّـه لا يجـوز إلا بعـد التأكيد، أو ما يقوم مقامه، وإعادة الجار عند البصري." (١)

وهكذا تجد حِرص ابن إياز على ذكر الأوجه المـُحتملة فـي إعـراب المفردات والجمل، والتي كان من أسباب تعددها مراعاة اللفظ حينًا، والمعنى حينًا آخر، أو اختلاف مذاهب النحاة وأراءهم في المسائل النحوية والتي كان من ثمرتها تعدد الأوجه الإعرابية، والتي من شأنها الإسهام في تعدد معاني التركيب، وكان يذكر الأوجه دون تعسّف أو تكلّف أو تحيّز، ولعله قصدَ مـن وراء هذا التعداد بيان المـُحتمل منها لطلابه؛ تعليمًا وتدريبًا لهم، وإثـراءً لدرسه اللغوي، مُراعيًا في ذلك كله القواعد والأصول النحوية.

- عدمُ إغفاله الإشارة إلى الروايات الأخـرى الـواردة فـي البيـت الشعري، وما يترتب عليها من توجيه إعرابي، من ذلك الروايتين الواردتين في قول الشاعر:

وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دارِ المُلوكِ ∴ يَلوحُ عَلى وَجْهِهِ جَعْفَرَا (٢)

وهما: رواية الفرّاء (تلوحُ) بالتاء الدالة على المـُخَاطَبِ، والروايـة الأخرى (يلوح) بالياء الدالة على الغائب، وهي المشهورة، فجـاءت علـى رواية الفرّاء (تلوحُ) بمعنى (تُبصر)، وفاعلها ضمير، و(جَعْفَـرا) مفعولـه، وموضع الجملة " جر على الصفة للمحذوف، والعائد منها عليه (الهاء) فـي (وَجْهِهِ)، ويجوز أن تكون منصوبة على الحال من الضمير المسـتكن فـي

(١) قواعد المطارحة، ٣١٨.

(٢) البيت بلا نسبة في اللباب ١٤٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٩/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الجار والمجرور، وهو العامل فيها، ويجوز أن يكون موضع الجملة جرًا على الصفة، والجار والمجرور متعلقًا بمحذوف، وهو منصوب على الحال من الضمير المضاف إليه (وَجْهٌ)، وهو قليل." [١] وليس ثمّ إشكال في إعراب مفردات وجمل البيت الشعري على رواية الفرّاء، على العكس من الرواية المشهورة، فثمة إشكال في نصب (جَعْفَر)، وقد ذكر ابن إياز أوجهًا ثلاثة في نصبه على هذه الرواية، فقال: إنّه منصوب بإضمار فعل تقديره: (اقصدوا جعفرا) أو: هو من باب المفعول المحمول على المعنى؛ وذلك أنّ (جعفرا) قد دخل في حيز الرؤية، ألا ترى أنّ الشيء إذا لاح لك فقد رأيته، ونظائر هذا كثير في الشعر العربي، وقيل: هو منصوب بالمصدر الذي هو (ضَرْبٌ) وتقديره: (مِنْ ضَرْبِ دارِ الملوكِ جعفرًا على وجه الدينار). [٢]

ولم يرتض ابن إياز الرواية المشهورة وضعّف الأوجه المذكورة في نصب (جَعْفَر) فردّ الوجهين، الأول والثاني؛ لأنّهما يؤديان إلى بقاء الفعل (يلوح) بلا فاعل، والفاعل من لوازم الفعل، أمّا الثاني فضعيف أيضا؛ لما فيه من الفصل بين المصدر (ضَرْب) والمفعول (جَعفر) بقوله: (يلوح على وجهه) وهو أجنبي، وعليه تترجّح رواية الفرّاء عند ابن إياز وتتبيّن صحتها على الأخرى.[٣]

ومنها أيضًا الرواية الواردة في قول الشاعر:

فَأصْبَحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الأَرْضِ مَيتًا ∴ وكَانَ بِهِ حَيًّا تضيقُ الصَّحَاصِحُ [٤]

---

(١) قواعد المطارحة، ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٥، ٣٤٦.

(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٤٦.

(٤) البيت من الطويل لأشجع السلمي في ديوان الحماسة ٦٠٦/١، والمقاصد النحوية ١٤٤٥/٣، وخزانة الأدب ٢٩٥/١.

إذ يُروى (كانتْ به حَيًّا ...) فعلى الرواية الأولى " (كان) ناقصة، واسمها مضمرٌ يعود إلى الممدوح، و(الصَّحَاصِحُ) فاعل (تَضيْقُ)، و(به) متعلقٌ بقوله: (تَضيْقُ)، والجملة خبر (كان)، و(حيًّا) نصبٌ على الحال من الضمير في (به)." [١]

أمّا الرواية الثانية (كانتْ) "فـ (الصَّحَاصِحُ) اسمها، وفاعل (تَضيْقُ) مضمر يعود إليها؛ لأنّها مقدمة عليه في التقدير، والتقديرُ: (وكانتْ الصَّحَاصِحُ ضيقةً به). [٢] وثمة إشكال متعلق بهذه الرواية، وهو: كيف جاز تقديم (تضيقُ) على كان واسمها، وهذا الإشكال متعلق بمسألة نحوية اختلف فيها النحاة وهي (تقديم خبر كان إنْ كان فعلًا) [٣] فمن النحاة من يُجيز المسألة نحو ابن السرّاج والفارسي وابن جني، مستدلين بتقدم معمول الخبر في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يعْبدُونَ﴾ سبأ/٤٠، وقوله تعالى: ﴿وأنفسهم كَانُوا يظْلمُونَ﴾ الْأَعْرَاف/١٧٧ ، وتَقْدِيم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وعللّ ابن إياز جواز هذا التقديم في البيت الشعري على هذه الرواية بقوة شبه الفعل المضارع (تضيقُ)، باسم الفاعل؛ " فقولك: (كانَ يقومُ زيدٌ) كقولك: (كانَ قائمٌ زيدٌ) منبهًا على أنّ ذلك مقتصرًا على المضارع، فلو قلت: (كان قامَ زيدٌ) لم يحسُن أن تحمل (زيدًا) على (كان) – أي تجعله اسما لكان– ؛ لبعد الماضي عن اسم الفاعل، بل تجعل (زيدًا) فاعلًا لـ (قام) وتستودع كان ضمير الشأن. [٤]

---

(١) قواعد المطارحة، ٣٥٦.

(٢) المرجع السابق، ٣٥٧.

(٣) تُنظر في: المحتسب، ٣٢١/١، والتذييل والتكميل، ١٨٣/٤، وهمع الهوامع، ٤٣١/١.

(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٥٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن الأبيات كذلك التي أورد فيها أكثر من رواية، بيت تأبط شرا – الآنف الذكر–:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كُنْتُ آيِبًا ...

فذكر أنّه يروى فيه: (وما كدتُ آيبًا) ولا تخلو هذه الرواية من الشذوذ؛ وبيّن ابن إياز وجه الشذوذ وهو جَعْل خبر (كاد) اسم فاعل، خلافًا للأصل المُتفق عليه وهو مجيئه جملة فعلية فعلها مضارع [١] ومن صحّح هذه الرواية قال إنّ فيها تنبيهًا على الأصل؛ لئلا يُجهل، فالشاهد فيه استعمال الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمالِ موضعَ الفعل الذي هو فرعٌ، وذلك أن قولك: (كدتُ أقوم)، أصله: (كدت قائمًا)، [٢] ومن روى (كنتُ آيبًا) فلا شاهد فيه ولا شذوذ.

– مساندة القرائن اللفظية والمعنوية، فقد اعتمد ابن إياز في تحديد الوظيفة التركيبية للفظةِ المُحللة على مجموعة من القرائن؛ إذ أنّ المحلل يرتكز عادةً على قرائن لفظية ومعنوية للوصول بالعملية الإعرابية للدقة والصواب، فلم يخل تحليل ابن إياز من إشارات قُصد من خلالها إلى هذه القرائن، والمقصود بالقرائن هنا: " الدلائل التي اعتمد عليها النحاة في اجراءات بيان الوظيفة النحوية للمفردة المُحللة" [٣] فمن القرائن اللفظية

(١) يُنظر: المرجع السابق، والمسألة في: ٨٢/١، وأوضح المسالك، ٢٩١/١، وشرح ابن عقيل، ٣٢٣/١، وشرح شذور الذهب للجوجري، ٤٩٦/٢، وشرح الأشموني، ٢٧٣/١.

(٢) يُنظر: المفصل، ٣٢٣، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، ٤٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢٢٢/٤، وتوضيح المقاصد، ٥١٦/١، وارتشاف الضرب، ١٢٢٤/٣، وهمع الهوامع، ٤٧٨/١.

(٣) خليفة محمد خليل الصمادي، قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، ص٣٤.

البارزة في تحليله قرينة العلامة الإعرابية، وقرينة الرتبة، وقرينة الربط، وغيرها [١] وقد تجلت قرينة العلامة الإعرابية كأحد أهم القرائن التي اعتمدها ابن إياز في تحديد الوظيفة النحوية التي تحتلها المفردة في التركيب، ومن أمثلة التحليل النحوي عنده التي اعتمد فيها قرينة العلامة الإعرابية، إعرابه كلمة (ظلومٌ) من قول الشاعر:

ظَلومٌ كَمَتْنيهَا لِصَبٍّ كَخَصْرِهَا ∴ ضَعِيْفِ القُوى مِنْ فِعْلِها يَتَظَلَمُ [٢]

خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هي ظلومٌ) [٣] قرينته في ذلك العلامة الإعرابية، فرفعُ (ظلوم) دلّ على أنّ ثمّ ركنًا من أركان الإسناد محذوفًا، ورفعُه دل كذلك على أنّ ركني الجملة هما مبتدأ وخبر، وقدّر المحذوف مبتدأ؛ لأنّ (ظلومٌ) نكرة لا يصح الابتداء بها، ومثله كذلك إعراب (قوم) من قول الشاعر:

قومٌ إذَا لبِسُوا الحديدَ ...

فرفعها بالضم وهي نكرة دلّ على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هم قومٌ)، ونصبها بالفتح دليل على أنها مفعول لفعل محذوف تقديره: (أَعْني) [٤]

وبقرينة العلامة الإعرابية أيضًا استدل على خروج (خلفها وأمامها) من الظرفية، برفعهما، وذلك في قول الشاعر:

فَغَدتْ كِلَا الفَرجَينِ تحسبُ أنه ∴ مولى المخافَةِ خلفُها وأَمامُها [٥]

---

(١) للاستزادة في أنواع القرائن اللفظية يُنظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٥، وما بعدها.

(٢) البيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ٢٠٢/٤.

(٣) قواعد المطارحة، ٣٨٢.

(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٩٤.

(٥) البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٧٣، والكتاب ٤٠٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مبينًا وجوه إعرابهما [١]

ورفع الفعل المضارع (أُجرّبه) من قول الشاعر:

أَتـأذنُ لي ولَكَ السّابقاتُ ∴ أُجَرِّبُهُ لكَ في ذَا الفتَى

وقرينته في ذلك حذف القرينة اللفظية التي توجب نصبه وهي (أنْ)، وذلك على مذهب البصريين [٢]

ومن القرائن التي أولاها اهتمامه أيضًا في تحليله النحوي قرينة الرتبة، فقد تنبه ابن إياز إلى دور الرتبة في التحليل النحوي، فنبّه إلى أنّ مرتبة المفعول الصريح متقدمة على الجار والمجرور، ولا يجوز تقدمهما عليه إلا إذا اتصل بالمفعول الصريح ضمير يعود على المجرور[٣]، ونبّه أيضًا على أنّ الفاعل رتبته التقديم وإن كان متأخرًا في اللفظ، ومثلُ ذلك عنده قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ طه/٦٧، أي: " أوجسَ موسى خيفةً في نفسه" [٤] ومراعاة قرينة الرتبة جعلته ينبّه كذلك على أنّ (حوطًا) من قول الشاعر:

وكَفَنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا في ردائِه ∴ وصادفَ حَوْطًا من أَعَادِيَّ قاتلُ [٥]

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٤٧.
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥٠٣.
(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٨٨.
(٤) قواعد المطارحة، ٥١٠.
(٥) البيت من الطويل لمَعْدَان بن جَوَّاس الكِنْدِي، يُنظر: شرح ديوان الحماسة ١١٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف

مفعول تقدّم على فاعله (قاتلُ)؛ وكان ذلك لإقامة وزن البيت وتصحيح الروي. (١)

ويتضح في هذه الأمثلة تضافر القرينتين اللفظيتين: العلامة الإعرابية، والرتبة، فجاز تقديم المفعول ورتبته التأخير، على الفاعل؛ لأنّ العلامة الإعرابية حفظت لكل منهما معناه ودوره في التركيب، وقد جاء عن بعض العلماء أنّ ظهور العلامة الإعرابية يسمح بتجاوز الرتبة، يقول الزجاجي: " جعلوا هذه الحركات دلائل عليها – أي المعاني-؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني." (٢)

ومن القرائن اللفظية كذلك قرينة الربط، وبالاعتماد عليها لم يُجز ابن إياز كون (خولان) مبتدأ وقوله (فانكح) خبر له، من قول الشاعر: وقائلةٍ خولانُ فَانكِحْ فتَاتهمْ ... ؛ لأنّ (الفاء) لا تدخل بين المبتدأ والخبر قبل تمام الفائدة التي وُضعا لها. (٣) وعليه جعل (خولان) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هؤلاء خولان) و(الفاء) عاطفة جملة فعلية على جملة اسمية. (٤)

وإلى جانب القرائن اللفظية تأتي القرائن المعنوية التي أدت دورًا مهماً في التحليل الإعرابي عند ابن إياز، وهي مجموعة من العلاقات السياقية التي تربط بين أبواب النحو، وتفيد في تعيين المعنى النحوي الخاص بكل مفردة، ويتضح دورها في تحديد المعنى الوظيفي عند فَهم العلاقة الرابطة

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٩٣.
(٢) الإيضاح في علل النحو، ٦٩، ٧٠.
(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٦٩.
(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٢٦٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بين المسند والمسند إليه في التركيب، وتضم هذه القرائن المعنوية: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، ويتفرع منها قرائن معنوية أخص، فيتفرّع من قرينة التخصيص – على سبيل المثال– قرائن التعدية والمعية والظرفية والتحديد والتوكيد، والاستثناء، ويدخل تحت قرينة النسبة قرائن فرعية هي معاني حروف الجر، والإضافة، ومن قرينة التبعية تتفرع قرائن النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال.(١) فبقرينة (الظرفية) نصبَ (غدٍ) على الظرف، في قول الشاعر:

وَقَبلَ غدٍ يَا لهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ ∴ إذَا رَاحَ أصحابيْ ولستُ بِرائِحِ (٢)

لأنّها مضافة إليه، و(إذا) موضعها الجر؛ لأنّها بدل من (غدٍ) المجرورة بـ (مِن)، فكأنّه قال: يا لهفَ نفسي مِنْ إذا راح أصحابي. (٣)

ويظهر اعتماده على قرينة الإسناد في تحليل قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا مِيعَادُ عَيْنِكَ وَالبُكَا ∴ بِدَرَاءَ إلا أَنْ تَهُبَّ جنُوبُ (٤)

فذكر أنّ " اللام للابتداء، و(عمركَ) مبتدأ، وخبره محذوف لازم الحذف، والمعنى: يميني أو قسمي." (٥) وفي تحليل قول الشاعر:

أَتـأذنُ لي ولَكَ السّابقاتُ...

---

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها، ١٩٠، ١٩١،

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي الطمحان القيني في شرح ديوان الحماسة ٨٨٧/١، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى هدبة بن خشرم ٢٧٤/١.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٦٤.

(٤) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة ٩٣٢/١.

(٥) قواعد المطارحة، ٤١٦.

ذكر أنّ (لَكَ) "جار ومجرور في موضع رفع؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: ولك الأيادي." [١] فبيّن في الموضعين أنّ أحد ركني الإسناد محذوف، وذلك انطلاقًا من فكرة الإسناد التي يُفترض فيها وجود ركنين أساسيين هما المُسند والمسند إليه لفظًا أو تقديرًا، فأشار إلى حذف المسند إليه (الخبر) في الموضع الأول، مبيّنًا وجوب حذفه، وفي الثاني إلى حذف المسند (المبتدأ)، مُقدرًا هذا المحذوف في كلا الموضعين؛ لتحصل الفائدة، ويُتوصل إلى المعنى المُتحصل بمجموعهما.

وهذه القرائن المعنوية لا يعوّل عليها وحدها في بيان الدور الوظيفي للمفردة، بل لا بد أن تتضافر والقرائن اللفظية؛ لأداء العملية التحليلية على وجه سليم، فلا تؤدي قرينة الإسناد دورها إلا بتضافرها مع قرينة لفظية كالعلامة الإعرابية مثلًا، على نحو ما اتضح آنفًا، وقد تتضافر هذه القرائن لتؤكد وجهًا من الوجوه وتقويّه على غيره، على نحو ما جاء في سياق تحليله قول الشاعر:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النّاسِ إلا قَبيلُه ∴ مُساوٍ، ولا دانٍ لِذاكَ قَريبُ [٢]

فأجاز في إعراب (قبيله) وجهين هما: النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية، وذلك مبني على مسألة تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه [٣]، نحو قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوُكَ خيرٌ من زيدٍ) و(مالي أحدٌ إلا زيدٌ صديقُ)، وقد أجاز النحاة في الاستثناء المنفي إعراب ما بعد (إلا) إمّا على

(١) قواعد المطارحة، ٥٠٢.
(٢) البيت من الطويل لعلقمة بن عبده في ديوانه ٤٨.
(٣) تُنظر المسألة في: المفصل، ١٠١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٧٦/٢، وشرح الأشموني ١٠٨/١، وحاشية الصبان ٢١٩/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

البدلية، أو النصب على الاستثناء بدلالة قرينة الإخراج، وهي إخراج ما بعد (إلا) عن حكم ما قبلها، وأشار ابن إياز أنّ من رفع على البدلية فقد اعتمد على المنعوت (المستثنى منه) وهو (مثلُه) فجعل المستثنى (قبيله) بدلًا منه ولم يبال بالنعت (مساوٍ) ولا يرى له اعتبارًا؛ لأنّه فضله، وهو اختيار سيبويه [١] ومن قدّم النصب على الاستثناء على الرفع على البدلية، فقد اعتمد على النعت؛ لأنّه من تمام المنعوت، وهما كالشيء الواحد، فيكون تقدّم المستثنى على النعت كتقدمه على المنعوت (المستثنى منه) فوجب حينئذ نصبه وهو اختيار المازني [٢] ووقف ابن إياز من هذه المسألة موقفًا وسطًا، فأخذ بالقولين، وجعل مردّ ذلك إلى قصدِ المُتكلم وفهمِ السامع؛ " وذلك أنّ المستثنى منه إذا كان غنيًا عن الوصف معروفًا بدونه، ووصفُه غير لازم، فالقول قول سيبويه، وإنْ كان لا يبين إلا بوصفه، وهو لازم، فالقول قول أبي عثمان." [٣] فتضافرت في الوجه الثاني قرينتان، لفظية متمثلة في العلامة الإعرابية، ومعنوية تمثلت في الاستثناء الذي أدى معنى إخراج ما بعد (إلا) عن حكم ما قبلها.

فهذه بعض المواضع التي ظهر فيها اعتماد ابن إياز على القرائن اللفظية والمعنوية في تحليله الإعرابي، ذُكرت على سبيل المثال لا الحصر، وجدير بالذكر أنّ ابن إياز لم يُشر أو يعمد صراحة إلى ذكر هذه القرائن من الناحية النظرية، أو التلميح بالاعتماد عليها، لكن الجانب التطبيقي المُتمثل في تحليل الأبيات الإعرابي جاء ليؤكد على مراعاته هذه القرائن في توضيح الوظيفة النحوية للمُفردة المُحللة في التركيب.

---

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٢٨.
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٢٨.
(٣) المحصول في شرح الفصول، ٤٩٠، ٤٩١.

– مراعاة السياق اللغوي لكل توجيه، فقد راعى ابن إيـــاز معطيـــات السياق اللغوية، وغير اللغوية في تحليله الإعرابي، فبيّن سبب إعمال الفعل الأوّل (كفاني) من قول الشاعر:

فَلو أنّ مَا أسْعَى لأدْنَى معيشةٍ ∴ كفَانِي ولمْ أطْلُبْ قليلٌ مِنْ المَالِ [١]

إذ أنّ مراد الشاعر: (كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملكَ) ولو أعمل (لم أطلبْ) في (قليل) لاستحال المعنى، يدلّك على أنّ هذا هو المعنى المـــُراد أن الشطر الأول من البيت فيه نفي للسعي لأدنى معيشة، فلو وُجه (لم أطلبْ) إلى (قليل) لوجب أن يكون فيه إثباتٌ لطلب القليل؛ لأنّه فـــي ســـياق (لـــو) فيكون نافيًا للسعي لأدنى معيشة، مُثبِتًا لطلب القلي من المال، وهو عينُ ما نفاه الشاعر، إذ اتضح غرضه وتأكد بقوله: ولَكنّما أسْعَى لمجـــدٍ مُؤثـــلٍ ... وقَدْ يُدركُ المجدَ المـــُؤثلَ أَمْثالي [٢]

فدلالة السياق المعنوية واللفظية أعطت ابن إياز الضوء الأخضر فـــي القول بإعمال الفعل الأول في البيت الشعري.

وفي قوله: وَفوارسٍ كأُوَارِ حَرّ النّار أحْلَاسِ الذُّكورِ [٣]

يرى ابن إياز أنّ (أحْلاسِ الذّكورِ) [٤] جرّ على الصفة لـــ (فوارسٍ) مع أنّها ليست بصفة؛ وإنّما جاز ذلك عنده لمـــّا فُهمَ من سياق الكـــلام معنـــى

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٨٨.
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٩٦.
(٣) البيت من الكامل للمنخل اليشكري في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٠٣/١.
(٤) وهم فرسَان الْخَيل الملازمون ظُهُورهَا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الملازمة، فكأنّه قال: (وفوارسٍ مُلازمي الذكور) ومثله قولهم: (بنو فلانٍ أحلاسُ خيلهم) إذا لازموا ركوبها. (١)

وأيضًا في تحليل قوله:

وإنَّا لَقَومٌ لا نَرى القَتْلَ سُبَّةً ∴ إذا مَا رَأَتْهُ عامرٌ وسَلولُ (٢)

ارتكز على معطيات السياق اللفظية والمعنوية في إعراب (نرى) فمن رأى أنّها متعدية إلى نصب مفعولين هما: (القتلَ) و(سبةً) جعلها بمعنى (نظُنّ)، وقال ابن جني أنها بمعنى: نذهبُ ونعتقدُ، كقولك: (فلانٌ يرَى رأيَ الخوارجِ) أي: يعتقدُ ذلك، وهي حينئذ متعدية غلى مفعول واحد، وهو (القتل)، و(سُبةً) منصوبة على الحال، وقد تبنّى ابن إياز قولَ ابن جني بناءً على مُعطيات التركيب الظاهرة؛ ففي تعدي الفعل (رأتْهُ) إلى مفعول واحد دلالةٌ على أنّ (نرى) بمعنى (نعتقدُ) أي: لا نعتقد القتلَ سبةً إذا ما اعتقدته هذه القبيلة. (٣)

فابن إياز إذن تنبّه لمكونات السياق اللغوي الظاهرة في التركيب، إلى جانب الإلمام بكافة ملابساته الخارجية، المتمثلة في المعنى المُراد من قبل الشاعر، أو المُستشف من قِبل المُحلل.

---

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٠٠.

(٢) البيت من الطويل للسموأل في ديوانه ٧٠.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٩٠، ٤٩١.

- **أثر الصنعة النحوية في التحليل الإعرابي**:

وتمثلتْ في قضايا العامل وما يتعلق به، من حذف وتقدير، وتقديم وتأخير، إضافة إلى مواطن التعليق، والتعليل وأثرها في التحليل، فتجد اهتمام ابن إياز بإبراز العامل والبحث عنه في مواطن كثيرة، غير مكتفٍ بإبراز عامل واحد، بل يعدد ويذكر كل الأوجه المُحتملة في تحديد عاملِ معمولٍ معين، من ذلك ما ذكره في تحديد عامل رفع (أَجْرٍ) [١] في قول الشاعر: ... بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأعراسُ

فاستحسن ابن إياز رفعه بالجار والمجرور (له)؛ لأنّه نعت لما قبله أو حال؛ والظروف والجار والمجرور إنْ كانت كذلك ارتفع بها الاسم وجوبًا وذلك على مذهب الفارسي، ولا يجوز ذلك عند غيره [٢] وأجاز أيضًا أن يُرفع بـ(الرقمتين)؛ لأن الجار والمجرور في موضع حال أو صفة، ويجوز أن يرفع على الابتداء و(له) الخبر، و(بالرقمتين) صفة لـ (أَجْرٍ) في الأصل.[٣]

وفي إبراز العامل والاتكاء عليه وعدم الاستغناء عنه أوردَ في أحدِ وجوه إعراب قول الشاعر:

قَضَي كل ذي دين فَوَفَّى غَرِيمَهُ ∴ وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنىً غريمها [٤]

(١) جمع (جِرْوٍ) وأصله (أَجْرُوٌ). ينظر: قواعد المطارحة، ٢٦٢.

(٢) تُنظر المسألة في: إيضاح شواهد الإيضاح، ٦٣/١، وتوجيه اللمع، ١١٧، وارتشاف الضرب، ١١٢٢/٣.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٦٣.

(٤) البيت من الطويل لكثيّر عزة في ديوانه ١٤٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجهًا إعرابيًا أجاز فيه أن ترتفع (عـزّة) بالابتـداء – وهـو عامـل معنوي– و(ممطولٌ) خبر عنها، و(غريمها) مفعول لم يسم فاعله مرتفع بـ (ممطول)؛ وصحّ ذلك لأنّ اسم المفعول جرى على غيـر صـاحبه؛ لأجـل الضمير العائد من (الغريم) وهو (الهاء) ولم يُجز أن ترتفع (غريمُهـا) بـ (مُعَنىً)؛ وذلك لأنّ (ممطولًا) حينئذ يبقى منفردًا غير عامل في شيء، وبقاءه منفردًا غير عامل لا يصح؛ لأن بقاء الفعـل مـن غيـر فاعـل لا يجـوز؛ والمواضع التي يُحذف فيها المبتدأ يُضمر فيها الفاعل ولا يُحذف.

وفي توضيح أكثر للمسألة ينبّه ابن إياز على عدم إمكانية عمل (مُعَنىً) في (غريمها) مع إظهار ضمير في (ممطول) لجريه علـى غيـر صـاحبه، كقولك: (ممطولٌ هو مُعَنىّ غريمُها)؛ لأنّ الغريم لم يتقدم له ذكـر يتضـمنه اسم المفعول، فيبرزه، ولم يجز أيضًا الاعتقاد بأنّ في (ممطول) إضمارًا قبل الذكر، كما يُضمر في قولك" (ضربني وضربت زيدًا) فأعملت الثاني في فاعل ومفعول، وأشغلت الأول بضمير؛ لئلا يخلو الفعل من فاعل، ولا يجوز عنـده قياس ذلك على الشطر الثاني من بيت كُثيّر عزة [١] إذا أعملت (معنىّ) فـي (غريمها)؛ لأن اسم المفعول فرع على الفعل فلا يأخذ كلّ أحكامه "ألا تـرى أنك لا تصل به الموصول كما تصل بالفعل وضميره." [٢] وبناءً على اختيـار ابن إياز إعمال الأوّل في (غريم) دون الثاني يكون التقدير: (وعزّةُ ممطـولٌ

(١) وإنْ كان الظاهر يقتضي أنّ كلًا مِنْ (ممطول) و(مُعَنىّ) يطلبان (غريمها) على أنـه نائـب فاعل، إلا أنّ من النحاة من كان يرى أن هذا الموضع ليس من باب التنازع؛ لاشتراطهم في المتنازع فيه ألا يكون سببيا مرفوعا، وكان المعمول (غريمُها) سببيًا مرفوعًا وهو لا يجوز عندهم، يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٦٦/٢، وتوضيح المقاصـد، ٦٣٤/٢، وأوضـح المسالك، ١٧٣/٢، وشرح الأشموني، ٤٥٤/١، وهمع الهوامع، ١٢٧/٣.

(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٨٩، ٢٩٠.

غريمُها مُعَنّى)، فلم يُحتج إلى إظهار الضمير في الثاني؛ لأنه قد جرى على الغريم (وهو هو) فـ (الممطولُ) هو (المُعَنّى) في المعنى. (١)

وفي تحليله قول الشاعر:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُها ∴ مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ (٢)

حاول تحديد عامل (اليقظان) في حال رفعه، ونصبه، فبالرفع يكون صفة لـ (السالك) أو خبر آخر، وبالنصب يكون صفة لـ (الثغرة) المنتصبة باسم الفاعل، وبناءً على هذين الوجهين حدد العامل في إعراب (كالئها) رفعًا ونصبًا، فترتفع بـ (اليقظان) حال نصبه، وتُنصب على الحال من الضمير في (السالك) وتأبى الصنعة النحوية عنده أن تكون كذلك مع رفع (اليقظان)؛ لما فيه من الفصل الواقع بين الحال وعامله الموصول. (٣)

وهو أيضًا في إبراز العامل لا يأخذ إلا بالوجه الذي لا يخالف الصنعة النحوية، ويرفض ما سواه، من ذلك عدم قبوله رأي من نصبَ الظرف (بعد) في قول الشاعر:

لَا تَجْزَنِي بضَنًى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ ...

بالمصدر (ضنًى)؛ لأنّ المصدر متى وُصف دلّ ذلك على تمامه، وأخذِه جميع ما يتعلق به من معمولات، مؤيدًا ذلك برأي ابن جني: الذي ذهب إلى عدم جواز (عجبتُ من ضربِك الشديدِ زيدًا)؛ لأنّك وصفت المصدر وقد بقيت منه بقية، فكان ذلك فصلا بين الموصول وصلته بصفته، والوجه أن تقول:

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٢٩٠، والمسائل البصريات، ٥٢٦/١.

(٢) البيت من البسيط للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٣٤/٢.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٩٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(عجبتُ من ضربِك زيدًا الشديدِ) [١] وعليه اختار ابن إياز نصب (بعدَها) على الظرف الزماني، و(ضنًى) موصوفة بالجار والمجرور (بي)؛ لذلك لم يُجز نصب الظرف الزماني بها. [٢]

وقوّى مذهب من ذهبَ إلى أنّ (إذا) المكانية حرف؛ لأنها لو كانت ظرفًا لافتقرتْ إلى العامل، وقد تعذّر ذلك في قول الشاعر:

وكنتُ أُرَى زيدًا كَمَا قيلَ سَيِّدًا ∴ إذا أنّه عَبْدُ القَفَا واللهازِمِ [٣]

لعدم صحة عمل ما بعد (أنْ) فيما قبلها، [٤] وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الأنبياء/٩٧؛ لعدم صحة عمل (شاخصة) في (إذا)؛ "لأن (شاخصة) في ضمن خبرٍ مَكنِيّ الأمر، وقد عُلم أنّ ما أُضمر على شريطة التفسير لا يجوز أنْ يتقدمه ما هو تفسير له؛ لأنّه لو تقدمه لما احتاج إلى ذلك؛ إذ قد عُرف ضمير أيّ شيء هو." [٥]

وقد يكون العامل موضع جدل وخلاف بين النحاة فيشير إليه ابن إياز باختيار وترجيح بينها حينًا وبلا ترجيح حينًا آخر، فذكر في تحليل البيت السابق أنّ (مشيَ الهَلُوك) منتصب على المصدر، وفي ناصبه خلاف بين سيبويه والمازني [٦]، فعند سيبويه مقدرٌ دل عليه (السالك)، وعند المازني

(١) يُنظر رأي ابن جني: الخصائص، ٢٦١/٣
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥٠٩.
(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، والأصول ٢٦٥/١.
(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٧١.
(٥) قواعد المطارحة، ٣٧١.
(٦) يقف وراء هذا الخلاف مسألة (مجيء المصدر من غير لفظ الفعل) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٢٧٧/١، وتوجيه اللمع، ١٧٣، والتذييل، ١٤٣/٧.

منتصب به؛ لأنه من معناه، إذ السالك والماشي واحد. [١] وفي رفع (الفُضُل) ذكر قولين: الأوّل قول البُسْتِي الذي ذهب إلى أنّ رفع (الفُضُل) كان مثل قلهم: (هَذَا جُحْرُ ضبٍ خربٍ)؛ لأنّه من صفة (الهَلُوك) ومن جرّ كان وصفًا لـ (الهلُوك)، والثاني: ما قاله النقيب ابن الشجري، وهو أنّ ارتفاعه صفة لـ (الهلُوك) على الموضع؛ لأنّ (مشيًا) مصدر، وقد أضيف إلى الفاعل وهو (الهلوك)، ورأى ابن إياز أن ما قاله البستي غريبًا؛ إذ لم يقل أحدٌ قبله بالرفع بالمجاورة قياسًا على الجر بالمجاورة، ذاهبًا إلى أنّ الأجود ما قاله ابن الشجري. [٢]

وفي سبيل إظهار العامل وتحديده قد يلجأ ابن إياز إلى القول بالحذف والتقدير، فتنوعت وقفاته مع أسلوب الحذف والتقديرفي تحليله الإعرابي مستندًا على الأسباب الداعية إلى الحذف، فحذف خبر(ليت) في قول الشاعرة:

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّة ∴ أَيُّ شيءٍ قتلَكْ؟ [٣]

"لأنّ طول الكلام بمعمول (شِعْرِي) ناب عنه وصار بدلًا منه، وذلك أنّ قوله: (أَيُّ شيءٍ قتلَكْ؟) جملة استفهامية منصوبة الموضع بـ (شِعْرِي)، فهو كقولك: ليتني أشعر أي شيء قتلك، ... وتقدير الخبر: ليت شعري أيُ شيءٍ قَتَلَكَ واقعٌ أو كائنٌ ونحو ذلك." [٤] وللدلالة على المحذوف حذف ناصب (ضلةً)؛ إذ دل عليه (ليت شعري) لأنّ الشخص إذا تمنى فقد اعترف

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٩٢.
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٩٢، ٣٩٣.
(٣) البيت من مجزوء المديد لأم السليك بن السلكة من شعراء الحماسة، ورد البيت في شرح ديوان الحماسة ٦٤٦/١، وخزانة الأدب ٤٦٥/١٠.
(٤) قواعد المطارحة، ٣٦٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بضلاله، وجعل ذلك من باب قوله عزّ وجل: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾ النمل/٨٨، والتقدير: صَنَعَ اللهُ ذلك صُنعًا، وكذلك التقدير في البيت: ضَلَلتُ عن معرفة قاتِلكَ ضلَةً. (١) ولا يخرج ابن إياز في الحذف والتقدير عن المألوف فيأخذ بالأكثر والأشهر مراعيًا الصنعة النحوية المتسايرة مع المعنى، فذهب في تحليل قول الشاعر:

وَتَراهُ أصغَرَ مَا تَرَاهُ نَاطِقاً ∴ وَيكونُ أكذَبَ ما يكونُ وَيُقْسِمُ (٢)

إلى أنّ (يُقسم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (وهو) والجملة منصوبة الموضع على الحال، وأنّه لولا تقدير المبتدأ لمَا جاز دخول الواو؛ لامتناع (جاءَ زيدٌ ويضحكُ)، وجوّز زيادة (الواو) بشرط الاستغناء عن تقدير المبتدأ، وعن أيّهما أوجه وأحسنُ القول بحذف المبتدأ وتقديره، أو زيادة الواو؟ فإن ابن إياز يرى أنّ كلاهما لا ينفك عن تجوّز، إلا أنّ الأكثر والأشهر الحذف خصوصًا المبتدأ، فإن ذلك فيه واسع (٣) ، ولا غرابة في اختيار ابن إياز الحذف هنا على زيادة الواو؛ إذ أنّه يرى أنّ زيادة الحروف مناقضة لوضعها، ولو لم يكن الأمر كذلك ما جاءتْ منوبة عن الأفعال للاختصار(٤) مؤيدًا اختياره بأنّ من النحاة من يجنح إلى القول بحذف الجملة وترجيحه على زيادة الواو (٥) في قوله عزّ وجل: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ الزمر/٧٣، أي: فازوا ونعموا، وحذف المبتدأ على هذا أهون. (٦)

---

(١) المرجع السابق، ٣٦٢.
(٢) البيت من الكامل للمتنبي في ديوانه ٢٥٨/٤.
(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥٠١.
(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٢٣٤.
(٥) يُنظر رأيهم في: الإنصاف، ٣٧٦/٢، واللباب، ٤٢٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢/٥.
(٦) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥٠١.

وأشار أيضًا إلى حذف الفعل الرافع للضمير المتصل (هو) في قول الشاعر:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْس ضَيمَها ∴ فليس إلى حُسْن الثناء سَبيلُ [١]

وتقديره: (وإنْ فرّط أو أهملَ)؛ وذلك لاقتضاء (إنْ) الفعل وطلبها له، فمتى لم يكن في اللفظ قُدّر، موضحًا في سياق ذلك أنّ الضمير المستكن ما برز إلا لزوال ما يستكن فيه. [٢]

وإلى حذف المضاف والمضاف إليه في الظرف الزماني في قوله: (لَا تَجْزَعِي بضَنًى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ) حيث ذكر أنّ المعنى: بعد فراقها، أي: زمان فراقِها، فحذف المضاف والمضاف إليه، مستشهدًا بقول الزمخشري في إعراب قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ الحج/٣٢، إن المعنى: من أفعال ذوي تقوى القلوب. [٣] ويتطلب أيضًا تحديدُ العامل وإبرازه التأملَ في بعض مواطن التقديم والتأخير بين وحدات التركيب، وفي محاولة لجعل التوجيه الإعرابي متسايرًا والصنعة النحوية، مع عدم الإخلال بالمعنى، فقد اعتنى ابن إياز ببيان هذه المواطن، فنبّه إلى أنّ ثمّ تقديم وتأخير في الشطر الأوّل من قول الشاعر:

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْس ضَيمَها ...

حيث تقدم الجار والمجرور (على النفسِ) على المفعول به الصريح (ضيمَها) ومرتبة المفعول به الصريح متقدمة على مرتبة الجار والمجرور،

---

(١) البيت من الطويل وهو للسموأل في ديوانه ٦٦.

(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٨٧.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥٠٩، ويُنظر قول الزمخشري بتصرف: الكشاف، ١٥٦/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فإن تأخر عنهما كان في التقدير متقدمًا عليهما، منوهًا كذلك على أنّ تقديم الجار والمجرور هنا كان لاتصال المفعول بضمير يعود على المجرور، فلزِمَ أن يتقدم المجرور على المفعول؛ لئلا يتقدم المضمر على الظاهر لفظًا وتقديرا. (١)

وإلى أنّ ثمّ تقديم أيضًا في: (لَا تَجْزَنِي بضنًى بِي بَعْدَهَا بَقَرٌ) " فالهاء في قوله: (بعدها) عائدة على (بقرٍ) وإنْ كانت متقدمة في اللفظ؛ لأنّها في التقدير متقدمة؛ إذ كانت فاعل (تَجْزَنِي) والفاعل رتبتُه التقديم، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ طه/٦٧" (٢) فالهاء في (نفسه) ضمير عائد على (موسى) وإن كان في اللفظ مقدمًا عليه، إلا أنه لَمّا كان (موسى) مقدمًا تقديرًا؛ والضمير في تقدير التأخير، كان ذلك جائزًا، فكذلك في (بعدها بقرٌ)، وليبيّن أكثر وضّح أنّ في الكلام حذف، إذ مُراد الشاعر: لا تَجْزِنِي بقرٌ بضنى بي ضنىً واقعًا بها، حذف ذلك لحصول العلم به. (٣)

– الاهتمام بإبراز مظاهر التعليق، ويُقصد به بيان ارتباط عناصر التركيب بعضها ببعض، وهو ما عبّر عنه الجرجاني بقوله: عن النظم ليس" سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما." (٤) وأكثر ما يجيء هذا المصطلح عندما يتعلق الأمر ببيان متعلق شبه الجملة

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٨٨.
(٢) قواعد المطارحة، ٥١٠.
(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥١٠.
(٤) دلائل الإعجاز، تحقيق، د. عبد الحميد هنداوي، ٧، ٨.

سواء كانت جارًا ومجرورا أو ظرفًا، وإنما اختصت شبه الجملة بمتعلق تتعلق به؛ لأنّ معناها لا يكتمل، ومحلها لا يتضح إلا بحدث يدل عليه فعل أو شبهه [١] فالجار والمجرور يشكلان وحدة متكاملة لا يتضح معناها في التركيب إلا ببيان ما تتعلق به من فعل أو شبهه، والظروف كذلك من الوحدات التي لا يتسنّى فهم دلالتها والغرض منها دون وجود متعلق تتعلق به، ولمّا كان المعنى لا يستقيم إلا ببيان وتحديد المُعلق به، وأنّ الإعراب لا يستقيم في مواضع كثيرة إلا بمراعاة المعنى العام للتركيب، وهو المعوّل عليه عند المُعرب؛ ليستقيم إعرابه، فقد اهتم ابن إياز بإبراز مواطن التعليق وتحديد المُعلق به، مراعيًا في ذلك المعنى، وإخضاع القواعد النحوية له ما تيسر له ذلك، متمثلًا قولَ ابن جني: " وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب." [٢]

ويمكن ملاحظة ذلك في بيان ما تتعلق به شبه الجملة في مواضع غير يسيرة في كتابه، منها تبيين ما يتعلق به قوله (للعاني) في:

يَاهندُ مَنْ لُتيّمٍ ∴ يَاهندُ للْعَانِي الأَسيرِ [٣]

فبيّن أنّه متعلق "بقوله: (يا)؛ لنيابته عن (أدعو)، والتقدير: (أدعوك للعاني الأسير)". [٤]

---

(١) يُنظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ٢٧٣.

(٢) الخصائص، ٢٥٨/٣.

(٣) البيت من الكامل للمنخل اليشكري في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٠٦/١.

(٤) قواعد المطارحة، ٤٠١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبيــّن أنّ الجار والمجرور (في ردائِه) متعلق بالفعل قبله (كَفّنْتُ) (١) من قول الشاعر:

وَكفْنتُ وَحديْ مُنذرًا فِي رِدائه...

ولم يُجِز تعلق (إذ) بـــ (أَنْجَب) في قول الشاعر:

أَنْجَبَ أَيَّامَ والداهُ بِهِ ∴ إذْ نَجَلَاهُ فنعْمَ مَا نَجَلَا (٢)

لأنّه تعلق به ظرف، وهو (أيّام)، ولا يعملُ الفعل في ظرفين مطلقًــا إلا عن طريق إبدال أحدهما من الآخر، كقولك :(أتيتُك اليومَ نصفَ النهار)؛ لأنّه من المــُحال حدوثُه في مكانين وزمانين مختلفين، وأجاز تعلقه بــ (أنجب) حال رفع (أيّام)؛ إذ أنّها تخرج بالرفع من الظرفية إلى الاسمية فــلا تحتــاج لمتعلق حينئذ.(٣)

وعلّق ظرف الزمان (عشيّةَ) بالفعل (قلتُ) من قول الشاعر:

فقلتُ لِقوْمٍ في الكَنِيفِ: تروّحُوا ∴ عَشيّةَ بِتْنَا عِنْدَ مَاوَانَ رُزّحِ (٤)

ومنع تعلقه بــ (تروحوا)؛ "لأنّ الأمر مُستقبَلٌ، و(عشيّة بِتْنَا) مــاض، ومعلوم أن الفعل يتعلق به الزمن المطابق له، فالماضي يعمل في الماضــي، وكذلك المستقبل في المستقبل." (٥)

وقوله (عليك) متعلق بــ (حرام) في قول الشاعر:

---

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٤٩٣.
(٢) البيت من المنسرح للأعشى في ديوانه ١٧١.
(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٨٩.
(٤) البيت من الطويل لعروة بن الورد في ديوانه ١٠٤.
(٥) قواعد المطارحة، ٤٠٩.

لِمَ لا تَحْذَرُ العَوَاقِبَ في غيـرِ ∴ الدّنـايَـا أَوْ مَا عَلَيكَ حَرَامُ (١)

"لأنّه في معنى اسم المفعول، أي: هو محرمٌ عليك." [٢] وغيرها من مواضع تعلق شبه الجملة، سواء كانت جارا ومجرورًا أو ظروفًا بفعل أو شبهه.

وفي مواضع أخرى لا يكتفي ابن إياز بذكر وجه واحد من وجوه تعلق شبه الجملة، بل يستعرض الأوجه المُحتملة في تعلقها، ويناقشها، ويذكر آراء النحاة فيها واختلافاتهم إنْ وجدت، من ذلك ما ساقه في تعلق (وَرَاءَه) من قول الشاعر:

عَسَى الكربُ الذي أمسيْتُ فِيهِ ∴ يكونُ وَرَاءَه فرجٌ قرِيْبُ (٣)

فبيّن أنّ في تعلقه وجهين: أحدهما: أن يتعلق بقوله: (يكون) مستدلًا في إثبات هذا التعلق، بتعلق الجار والمجرور بـ (كان) الناقصة في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ يونس/٢، فقوله (للناس) متعلق بـ (كان) وذلك أنّه لا يخلو من أن يتعلق بـ (عجبًا) أو (أوحينا) وكلاهما تمنعه الصنعة النحوية؛ فلا يتعلق بـ (عجبًا)؛ لأنها مصدر ومعموله من صلته ولا يجوز تقدمه عليه، ولا بـ (أوحينا) لأنّها في صلة (أنْ) ولا يجوز تقدم ما تعلق بالصلة على الموصول. [٤] فيتعيّن حينئذ تعلقها بـ (كان) الناقصة، وتعلق الجار والمجرور بالأفعال الناقصة محل خلاف بين النحاة، وقد استدل

(١) البيت من الخفيف للمتنبي في ديوانه ٤/٢٢٥.
(٢) قواعد المطارحة، ٥١٨.
(٣) البيت من الطويل لعلقمة بن عَبَدَة، في ديوانه ٤٨.
(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٧٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مـــُثبِتوا جواز التعلق بهذه الآية [١]، ويرى ابن إياز أنّه إن جاز التعلق مـــع كان الناقصة فهو أولى مع (يكون) التامة.

والوجه الآخر في تعلق (وراءَه): هو تعلقها بمحذوف؛ على اعتبار أنّ الأصل فيها أن تكون صفةً لـــ (فرج) فلمّا تقدم نُصب علـــى الحـــال، وفيـــه ضمير مستكن. [٢]

وذكر في تعلق الجار والمجرور (بِقُرَّى) والظرف (حينَ) الواردتين في قول الشاعر:

أَلَهْفَى بِقُرّى سَحْبَلٍ حِينَ أَجْلَبتْ ∴ عَلَيْنَا الوَلايَا والعَدُوُّ المُباسِلُ [٣]

أوجهًا ستة، منها:

الأول: أن يكونا ظرفين، لـــ (لَهْفَ)، كأنّه قال: (أتلهف في هذا المكان، وفي هذا الزمان.

والثاني: أو يكونا حالين من (اللهف)؛ لأن ظروف الزمـــان والمكـــان يصح فيهما أن تكون أحوالًا للمصادر، كما يصح أن تكـــون أخبـــارًا عنهـــا، فيتعلقان حينئذ بمحذوف، أي: يا لهفي واقعًا في هذا المكان في هذا الزمان.

والثالث: أن يتعلق بـــ (قرّى) بالمصدر، و(حين) حالًـــا منـــه فيتعلـــق بمحذوف، والوجه الرابع عكس هذا وهو أنْ يكون (بـــقرّى) حالًا، و(حـــين) ظرفًا له، وغيرها. [٤]

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١٤٠/٤، مغني اللبيب، ٥٧٠، وهمع الهوامع، ٤١٩/١.
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٧٤.
(٣) البيت من الطويل وهو من أبيات الحماسة لجعفر بن عُلْبة الحارثي، ينظر: شـــرح ديـــوان الحماسة للتبريزي ٩/١.
(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٦٩، ٤٧٠.

ومنها أيضًا إشارته إلى خلاف النحاة في تعلق قوله: (لابن عم) من قول الشاعر:

وَإنّي لَمُهدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصدٌ ∴ بِه لابنِ عمّ الصّدْقِ شُمْسِ بنِ مَالكِ [١]

فنقل عن أبي البقاء قوله: إنّ اللام متعلقة بـ (قاصد)؛ لأنك تقول: (قصدتُ له)، وهذا على مذهب البصريين، أمّا الكوفيون فيعلقونها بـ (مُهدٍ) مشيرًا إلى أن ذلك عائد إلى خلاف مشهور بينهم [٢]، ولعله قصدَ بذلك خلافهم في باب التنازع، فالبصريون رأوا أنّه حال تسلط عاملين على معمول واحد إعمال الثاني، ورأى الكوفيون إعمال الأول [٣]، وعليه كان رأيهم في توجيه تعلق قوله: (لابن عم).

وما جاء أيضًا في تعلق الجار والمجرور في قول الشاعر:

بِما بِجَفْنَيْكِ مِنْ سِحْرٍ صِلِي دَنِفًا ∴ يَهْوَى الحياةَ، وأمّا إنْ صددتِ فَلا [٤]

فقال في تعليق (بِجَفْنَيْكِ): " إن جعلت (ما) موصولة لم يتعلق الباء إلا بالفعل؛ للزوم الصلة الجملةَ... وإنْ جعلتها موصوفة جاز أنْ تعلقها بفعل أو اسم فاعل." [٥] وفي تعلق الجار والمجرور (مِنْ سِحْرٍ) ذكر احتمال تعلقه

(١) البيت من الطويل لتأبط شرا في ديوانه ١٤٨.
(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٤٨٤.
(٣) تُنظر المسألة في: الإنصاف، ٧٦/١، شرح المفصل لابن يعيش، ٢٠٦/١، شرح التسهيل لابن مالك، ١٦٤/٢، شرح الأشموني، ٤٥٤/١.
(٤) البيت من البسيط للمتنبي في ديوانه ٢٨٣/٣.
(٥) قواعد المطارحة، ٥٢٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

" بمحذوفٍ هو حال من الضمير في الصلة أو الصفة، وذلك هو العامل فيه، ويُحتمل أن يتعلق بأحدهما تعلق المفعولية." (١)

وإنْ لم يتيسر التعليق بفعل ظاهر أو شبهه، فإنّه حينئذ يلزم المُحلل تقديرَ مُتعلِقٍ به لا يتعارض مع الصنعة النحوية، ويتساير مع المعنى المُراد؛ وذلك نظرًا لإلزامية التعليق مع شبه الجملة كما تقدّم آنفا، وهو ما صنعه ابن إياز في غير موضع، منها ما جاء في تبيينه ما يتعلق به قوله: (على خالد) في قول الشاعر:

أَرِقْتُ بِحزنٍ ضَافَنِي بعد هَجْعَةٍ ∴ عَلى خالدٍ والعَيْنُ دائِمَةُ السّجمْ (٢)

فرفض تعلقه (بحزنٍ) وإنْ كان المعنى عليه؛ لأنّه يُقال حزنتُ عليه؛ لأنّه قد وُصِف بقوله" (ضَافَنِي بعد هَجْعَةٍ)، فالوجه أن يكون صفة ثانية لـ (حزنٍ) ويتعلق بمحذوف، والتقدير: لِحُزْنٍ ضَائفٍ بعد هجعةٍ كائنٍ على خالد، ولا يجوز تعلقه بـ (هجعة)؛ لفساد المعنى؛ لأنّ (هجعة) مصدر، وتعلق (على خالد) به يؤول إلى قولك (بعد أنْ هَجَعَتْ على خالدٍ) وليس هو المُراد، بل: أَرَقُه على فقدِ خالدٍ، وسهره لمُصابه، وجوّز ابن إياز تعلقه بقوله: (أرِقْتُ) أو بقوله: (ضَافَنِي)؛ لعدم الإخلال بالمعنى المُراد، أو الصنعة النحوية. (٣)

وأيضًا ما يتعلق به (وراء الرمل) في قول الشاعر:

أَلَا ليْتَ حَظّي مِنْ عَطَائِكَ أَنَّنِي ∴ عَلِمتُ وَرَاءَ الرّمْلِ مَا أنْتَ صَانِعُ

---

(١) المرجع السابق، ٥٢٧.

(٢) البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين ١٥١/٢.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٠٧.

فبيّن أنّ المعنى يقتضي تعلق الظرف (وراءَ) بـــ (صانع)، أي: (مَا أَنْتَ صَانِعٌ وَرَاءَ الرّملِ) إلا أنّ الصنعة النحوية تأباه؛ إذ يمتنع تقدم ما في الصلة على الموصول، أو عمل ما بعد الموصول فيما قبله، ولا يجوز تعلقه بقوله (عَلِمتُ) لمنافاة المعنى؛ لأنّ المراد: (تمنى عِلمَ ما هــو صــانعٌ فــي هــذا الموضع، لا أنّه عَلِمَ في هذا الموضع ما هو صانع)، وعليه قُدّر للظرف مــا يعمل فيه، ودل على ذلك ما بعده. (١) وغيرها من المواضع. (٢)

وخلاصة القول أنّ ملائمة المعنى، وسلامة القاعدة النحوية، شكّلا عند ابن إياز مرتكزًا أساسيًا في تحديد مُتعلق شبه الجملة في تحليه الإعرابــي؛ للوصول إلى التوجيه الإعرابي المناسب.

– التعليل لبعض الأوجه الإعرابية التي ذهب إليها، فقد تردد بصــورة ملحوظة تعليل ابن إياز لغير وجه من الوجوه الإعرابية التي أوردها أو تلك التي اختارها دون غيرها، من ذلك تعليله بعلة (الافتقار) في توجيه مجــيء فاعل (نِعْمَ) مجردًا من الألف واللام، والإضافة، ومعلومٌ أن فاعلها لا يخلــو من أن يكون معرفًا باللام، أو مضافًا إلى ما هو كذلك، وقد جاء فاعل (نِعْمَ) (صاحبُ قومٍ) في قول الشاعر:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سِلَاحَ لهمْ ∴ وصَاحِبُ الرَّكبِ عُثْمانُ بنْ عفَّانا (٣)

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٨٥، ٣٨٦.

(٢) يُنظر على سبيل المثال: قواعد المطارحة، ٤٤١، ٤٥٧.

(٣) البيت من البسيط البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في شرح شــواهد الإيضــاح ص١٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ١٧، وله أو لحسان في شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/٤، ولــيس في ديوان حسّان.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عارٍ منهما، وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك [١]، فنُقِل عن الأخفش أنّها لغة قوم من العرب تجعلُ ما أُضيف إلى ما ليس فيه (ألف) و(لام) بمنزلة ما فيه (الألفُ) و(اللامُ)، فترفعه كما ترفع ذلك، فتقول: "نِعْمَ أخو قومٍ زيدٌ".

وردّ بعضهم هذه الرواية، وقال " لعله يُنشدُ: (صاحبَ قومٍ) بالنصب، وأجاب الفارسي بأنّ ذلك لا يكون؛ لأنّك لا تعطف معرفة مرفوعة وهو قوله: (وصاحِبُ الركبِ) على نكرة منصوبة، وهو قوله: (صاحبُ قومٍ). [٢] بينما ذهب آخرون إلى القول بوجود حذف وإضمار، فالمرادُ (فِنعْمَ الصاحِبُ صاحِبَ قومٍ) فحذف المرفوع بها وفسّره بالمنصوب وهو (صاحبُ قومٍ) واستضعف ابن إياز هذا التوجيه؛ لأنّ المضمر لا يخلو من أن يكون مفردًا، أو مضافا، والأول ممتنع؛ لأنّ المضاف لا يدل على المفرد، والثاني يفضي إلى إضمار شيئين فهو ممتنع كذلك. [٣]

أمّا ابن إياز فقد قَبِل رواية البيت بالرفع، وحَسّنَ ذلك عنده؛ ثبوت اللام في المعطوف (وصَاحِبُ الرَّكبِ) وهو شريك المعطوف عليه (صاحبُ قومٍ)[٤]، ولم يقبل في توجيه رواية الرفع، أن يكون (وصَاحِبُ الرَّكبِ) معطوفًا على الضمير المستكن في (نِعْمَ)؛ معللًا ذلك بأنّ المضمر في (نِعْمَ) مُفسَّرٌ لا سبيل إلى إظهاره، ولا تأكيده؛ لأنّه غير مستغن بنفسه، لافتقاره إلى التفسير، فكأنّه لم يتم، ومعلوم أنّ العطف والتوكيد إنّما يجوزان فيما تم،

---

(١) تُنظر المسألة في: المسائل البصريات، ٦٤٠/١- ٦٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٣٩٥/٤، وتوضيح المقاصد، ٩٠٦/٢، والمقاصد الشافية، ٥٣٢/٤.

(٢) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٧٦، وجواب الفارسي في: المسائل البصريات، ٦٤٢/١.

(٣) يُنظر: قواعد المطارحة، ٢٧٥.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧٥.

مُضيفًا على ذلك أنّه إذا قَبُح العطف على المضمر المرفوع دون تأكيد، فالواجب ألّا يجوز في هذا الموضع البته[١].

وسوّغ بعلة (المشابهة) تقديم خبر (كانَ) وهو جملة فعلية على اسمها في رواية من روى (كانتْ) بالتاء في قول الشاعر:

... وَكَانتْ بهِ حيًا تضيقُ الصّحاصِحُ

فالتقدير: (وكانتْ الصّحاصِحُ ضيقة بِه) وإنّما جاز تقديم (تضيقُ) وهو فعل على اسم (كانت) وهو (الصّحاصِحُ) لقوّة مشابهة المضارع لاسم الفاعل، فقولك: (كان يقوم زيدٌ) كقولك: (كان قائمًا زيدٌ) [٢]، وتأكيدًا على مشابهة الفعل المضارع لاسم الفاعل، فقد وردَ عند إياز في إحدى مقدماته علة إعراب المضارع، وهي شبهه بالاسم، من وجهين أحدهما لفظي: مشابهته لاسم الفاعل، فـ (يضربُ) على وزن (ضارب)، والآخر معنوي: وهو مشابهته الاسم في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء عليه [٣]

وأشار إلى علة (المشاكلة) -أي الموافقة- بين معنى (أنّ) الثقيلة التي تجيء للتحقيق، وبين أفعال اليقين فلا يدخل معها غير أفعال اليقين؛ لتناسب معنى التحقيق الذي تؤديه، وذلك في سياق تبيين موضع (أنّ) من قول الشاعر:

مُنًى كُنْ لِيْ أنّ البيَاضَ خِضَابُ ∴ فَيَخْفَى بتبييضِ القُرُونِ شَبَابُ [٤]

(١) يُنظر: المرجع السابق، ٢٧٦.
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ٣٥٧.
(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٣٣.
(٤) البيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ٣١٣/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهي إمّا أنْ تكون في موضع رفع على أنّها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (إحداهنّ أنّ البَيَاضَ خِضَابُ)، وإمّا في موضع نصب بإضمار (تمنيتُ) وجاز ذلك لدلالة (مُنًى) عليه، وإنْ رُدّ توجيه النصب؛ لأنّ التمني ممّا لا يثبتُ كالرجاء والطمع، فبابه (أنْ) المخففة لا الثقيلة؛ لأنّ الثقيلة لا يدخل معها إلا أفعال اليقين؛ لمشاكلتها وموافقتها لها في المعنى، فإن ابن إياز يرى ألّا مانع من دخول غير أفعال اليقين معها؛ بدلالة شواهد من القرآن، ومجيء صريح التمني معها في شعر العرب. (١)

وفي ذات البيت الشعري أيضًا جاء بعلة (الإسناد) لتعليل الابتداء بـ (مُنًى) مع تنكره؛ " لأنّ النكرة إذا أخبرتَ عنها بجملة تتضمن اسمًا معرفة جاز الابتداء بها، كقولك: (امرأة خاطبتني)." (٢) فبيّن أنّه بإسنادها إلى جملة جملة تتضمن اسمًا معرفة يزول إبهامها؛ وإنّما ضعُف الابتداء بالنكرة لأنّ النفس ترجو بالمعرفة طلب الفائدة، وإن كان المُسند إليه مجهولًا كان حقيقًا بالاطراح وعدم الالتفات إليه. (٣)

وبالحمل على المعنى أجاز نصب (كُلِّهِمُ)، الواردة في قول الشاعر:

حُدَيّا النّاسِ كُلِّهِمُ جَمِيعًا ...

لأنّ موضع المؤكَّد (النّاس) النصب، كما أجاز جرّها تأكيدًا على اللفظ؛ لأن المؤكَّد مجرور لفظا بإضافة المصدر (حُدَيّا) إليه، وهذان الوجهان قياسًا على قولهم: (عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفَ عمروٌ) بخفض (الظريفِ) على اللفظ، ونصبه على المعنى.(٤)

---

(١) يُنظر: قواعد المطارحة، ٥١٣، ٥١٤.
(٢) المرجع السابق، ٥١٢.
(٣) يُنظر: المرجع السابق، ٥١٢.
(٤) يُنظر: قواعد المطارحة، ٣٢٣.

الخاتمة والنتائج:

وهكذا يتضح ممّا سبق إسهام تحليل ابن إياز الإعرابي في تعيين الوظائف التركيبية للمفردات في التركيب، وبيان ما تحمله من معانٍ نحوية أدتها داخل هذا التركيب من تعريف وتنكير وتخصيص، وتقديم وتأخير، وتفسير وإضمار، وغيرها من المعان النحوية، مُبينًا من خلال ذلك كله الصلات والعلاقات الإعرابية فيما ما بينها، من إسناد، وشرط، وإضافة، وتبعية، أو تعليق، أو قسم، أو شرط، وغيرها من العلاقات التي تربط مفردات التركيب بعضها ببعض.

ولعل ما تقدم أيضًا بيّن بوضوح سمة التوسع والاستطراد في ذكر ما يتعلق بهذه الحالة الإعرابية من آراء نحوية أو قضايا أو قواعد، والإشارة إلى آراء، واختلاف النحاة في التوجيهات الإعرابية، وبعض القضايا النحوية، ولم يكتف ابن إياز – كعادته– بعرض آراءهم وتوجيهاتهم الإعرابية، بل عمد إلى الاختيار والترجيح فيما بينها في مواضع كثيرة، مُعلقًا بالتفسير والتوجيه حينًا، وبالموافقة أو المخالفة حينًا آخر، مع التعليل والتفسير والترجيح للمذاهب والآراء، كما لا يخفى فيما سبق اهتمامه بالمعاني المعجمية للكلمات في التحليل الإعرابي؛ إيمانًا منه بأهمية المعنى، فلم يقصر عنايته في إعراب المفردات والجمل على الإعراب والأخذ بظاهر الجمل فحسب، بل تعداه إلى مراعاة المعنى، وسبر أغواره باستحضار البنية الباطنة؛ فعمد إلى القول بالإضمار والحذف والتقدير والتأويل، والتقديم والتأخير؛ ليستقيم التركيب، ويتساير ظاهره مع معناه، وذلك في سبيل الوصول بالعملية الإعرابية إلى الدقة والسلامة، ولتحقيق الهدف ذاته أيضًا فقد اعتمد ابن إياز على قرائن لفظية ومعنوية وسياقية؛ لتسهم في تعيين وظيفة ومعنى مفردةٍ من المفردات وعلاقتها بأخرى في التركيب، إلى جانب اهتمامه بإبراز مظاهر التعليق، والتعليل في تحليله الإعرابي. هذا والحمد لله ربّ العالمين

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المصادر والمراجع

- أحمد بن الحسين بن الخباز، توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب(مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة) ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (دار الفكر) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أحمد بن موسى بن العباس التميمي، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢ (مصر، دار المعارف) ١٤٠٠هـ.
- ابن إياز البغدادي، المحصول في شرح الفصول، تحقيق: د. شريف عبد الكريم نجار، ط١ (عمّان، دار عمار للنشر والتوزيع) ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: د. يس أبو الهيجاء، أ. د. علي توفيق الحمد، د. شريف عبد الكريم النجار، ط١ (الأردن، دار الأمل) ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي (دار الفكر للطباعة والنشر)
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية) ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة محققين، ط١ (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى) ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١(بيروت، دار الكتب العلمية) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- أبو البركات كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: د. محمد راضي محمد مدكور ــ وائل محمود سعد عبد الباري (الكويت، مجلة الوعي الإسلامي، الإصدار الخامس والتسعون) ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١ (بيروت، المكتبة العصرية) ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الافغاني (بيروت، دار الفكر) ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١ (دار الغرب الإسلامي) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي (الناشر: دار المعرفة – بيروت)
- أبو العباس محمد بن المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (بيروت، عالم الكتب)
- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١ (بيروت، دار الكتب العلمية) ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١ (بيروت، دار الكتب العلمية) ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- أبو بكر محمد ابن السرّاج، الأصول في النحو، تحقيق: محمد بن عثمان، (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية) ٢٠٠٩م.
- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط١ (القاهرة، مكتبة الخانجي) ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١ (دمشق، دار القلم).
- أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي (الناشر: مصطفى البابلي الحلبي) ١٣٧٣هـ١٩٧٧م.
- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١ (بيروت، دار الكتب العلمية) ٢٠٠٨.م

- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، ط٢ (دمشق / بيروت، دار المأمون للتراث) ١٤١٣ه ١٩٩٣م.
- الإيضاح العضدي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١ (كلية الآداب – جامعة الرياض) ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- المسائل البصريات ، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١ (الناشر: مطبعة المدني) ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ
- المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط١(دمشق، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع) ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.
- المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار (دار عمّار للنشر والتوزيع) ١٤٢٤ه ٢٠٠٤م.
- أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، ط١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي، بيروت)١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان) الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
- أبو عمرو الشيباني، شرح المعلقات التسع، تحقيق وشرح: عبد المجيد همو (الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
- أبو القاسم الزَّجَّاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ط٥ ٠ بيروت، دار النفائس) ١٤٠٦ هـ–١٩٨٦م
- أبو القاسم الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. خالد إسماعيل حسّان، ط١ (القاهرة، مكتبة الآداب) ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط ٣ (بيروت، دار الكتاب العربي) ١٤٠٧هـ.

- أبو محمد السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع) ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م
- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان) ط١ (دار الفكر العربي) ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠ (القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه) ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٥ (القاهرة، عالم الكتب) ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١ (القاهرة ، دار الفكر العربي) ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، - شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط٢ (بيروت، دار الكتب العلمية) ٢٠٠٩م.
- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي (مصر، المكتبة التوقيفية).
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي (دار ومكتبةالهلال)
- خليفة محمد خليل الصمادي، قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه، (الأردن، جامعة اليرموك، كلية الآداب) ٢٠٠٩م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
- ديوان تأبط شرًا وأخباره، جمع وتحقيق: علي ذو القفار شاكر، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه (الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر) ط٣.
- ديوان السموأل، تحقيق وشرح: د.واضح الصمد، ط١، دار الجيل، ١٤١٦ه ١٩٩٦م.
- ديوان عروة بن الورد، شرح وتقديم: د. سعدي ضناوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦، ١٩٩٦م.
- ديوان علقمة، ، تحقيق: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، ط١، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩ه ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت.
- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي، صنعه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- ديوان كثيّر عزة، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١ه ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت.
- ديوان المتنبي، دار المعرفة، بيروت، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤ (القاهرة، مكتبة الخانجي) ١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م.
- شمس الدين أبو بكر بن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد علي الضباع (المكتبة التجارية الكبرى)
- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري،ط٢ (بيروت، دار الكتاب العربي) ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط١ (المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (بيروت، دار إحياء التراث)١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥ (بيروت، دار الرسالة) ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
- عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق (الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت) الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى) (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)
- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٥، (حلب، دار القلم العربي) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته،ط١(مصر،الشركة المصرية العالمية للنشر) ٢٠٠٢م.
- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: حسان أحمد راتب المصري، ط١(دمشق، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع) ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١ (الرياض، مكتبة الرشد) ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م
- محمد بن علي الصبان،حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق:د.عبدالحميد هنداوي،ط١(بيروت المكتبة العصرية،بيروت)١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- نور الدين الأشموني، شرح الأشمونيّ على ألفية بن مالك، ط١ (بيروت، دار الكتب العلمية) ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط١ (بيروت، دار الغرب الإسلامي) ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إيميل بديع يعقوب، ط١ (بيروت، دار الكتب العلمية) ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: د. محمد محمد أمين (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب) ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	الملخص	٣٧٣٣
٢.	Abstract	٣٧٣٤
٣.	المقدمة	٣٧٣٥
٤.	المبحث الأول:	٣٧٣٨
٥.	أولًا: نبذة عن ابن إياز:	٣٧٣٨
٦.	ثانيـاً: التحليل النحوي: مفهومه، ومستوياته:	٣٧٣٨
٧.	المبحث الثاني : التحليل الإعرابي عند ابن إياز البغدادي:	٣٧٤٣
٨.	- أثر الصنعة النحوية في التحليل الإعرابي:	٣٧٦٩
٩.	الخاتمة والنتائج:	٣٧٨٧
١٠.	المصادر والمراجع	٣٧٨٨
١١.	فهرس الموضوعات	٣٧٩٤

تم بحمد الله